جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

" من قواعد التوجيه النحوية والصرفية (بين اطراد اللفظ وحقيقة الاستعمال)

إعداد

د/ إيمان أحمد عبد التواب
مدرس اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية
بنات -بني سويف

(العدد الثامن والثلاثون)
(الإصدار الأول .. فبراير)
(١٤٤٦هـ - ٢٠٢٥م)

علمية- محكمة- ربع سنوية
الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

قواعد التوجيه النحوية والصرفية بين اطراد اللفظ وحقيقة الاستعمال

إيمان أحمد عبد التواب

قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات بني سويف، جامعة الأزهر، مصر.

البريد الإلكتروني: emanabdeltwab.33@azhar.edu.eg

الملخص:

تزخر كتب النحاة بقواعد اعتمدوا عليها في توجيهاتهم النحوية، فهي ظاهرة بارزة في كتبهم، جعلوا منها منهجًا يسيرون عليه في مناقشاتهم، ومعالجتهم للقضايا النحوية، وهي عبارة عن قواعد كلية استدلّ بها النحاة على صحة مذهب من المذاهب، أو رد آخر، فهي مبادئ عامة لا ترتبط بباب نحوي، ولكنها ترد عارضة خلال معالجة النحاة للقضايا النحوية، ويرسلها النحاة على أنها كلية تصدق على ما يماثل ما يعالجونه من التراكيب، بحيث لا تختص بباب دون غيره، وقد استوقفتني تلك القواعد التي جعلها النحاة معاييرًا لأحكامهم؛ لما لها من أثر في الخلاف النحوي، فحاولت تتبعها في كتب النحاة، وعرضها على التراكيب المختلفة، محاولة ربط المسائل المتشابهة للوقوف على مدى اطراد هذه القواعد، مما يفتح الباب للتفتيش في أبواب النحو، ومناقشة المسائل، وتكرار النظر في تراثنا اللغوي، وما قدمه علماؤنا من معالجة لقضايا النحو بما يضمن استمرار الحركة العلمية، وهذه القواعد شائعة في كتب الأصول، وكتب الخلاف النحوي، فلم يخل منها كتاب نحوي، ومن أهم الكتب التي اعتمدت عليها في دراستي كتاب الخصائص لابن جني، والإنصاف للأنباري، واللباب للعكبري، ثم قمت بتقصي القواعد التي ذكرها مؤلفو هذه الكتب في كتب النحاة الذين جاءوا بعدهم، للوقوف على ماهية توظيفهم لتلك القواعد، وقد اقتضت طبيعة البحث أن يتكون من مقدمة ذكرت فيها هدفي من البحث ومنهجي فيه، وتمهيد بينت فيه مفهوم قواعد التوجيه، وبيان ماهية توظيف النحاة لها في كتبهم، وسماتها. ومبحثين أحدهما درست فيه قواعد التوجيه النحوية، والآخر لقواعد التوجيه الصرفية، ثم زيلت البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم ما توصل إليه البحث من نتائج، وثبت للمصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: القاعدة، اطراد، توجيه، قضايا النحو، العامل، الخلاف النحوي.

Grammatical and morphological guidance rules. between regularity of pronunciation and actual usage

Iman Ahmed Abdel Tawab
Department of Linguistics, Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls, Beni Suef, Al-Azhar University, Egypt.
Email: emanabdeltwab.33@azhar.edu.eg

Abstract:
The books of grammarians are full of rules that they relied on in their grammatical guidance. It is a prominent phenomenon in their books, and they made it a method they follow in their discussions and treatment of grammatical issues, They are general rules used by grammarians to infer the validity of one school of thought, or another response. They are general principles that are not linked to a grammatical section, but they occur incidentally during the grammarians' treatment of grammatical issues, and the grammarians send them as a universality that confirms what is similar to the structures they treat, so that It is not specific to one chapter or another, I was struck by the rules that grammarians made as criteria for their judgments. Because of its impact on the grammatical dispute, I tried to trace it in the books of grammarians, and present it to the different structures, trying to link similar issues to determine the extent of the consistency of these rules, which opens the door to inspecting the chapters of grammar, discussing the issues, and repeating the examination of our linguistic heritage, and what our scholars have presented. Addressing grammar issues in a way that ensures the continuation of the scientific movement,
The nature of the research required that it consist of an introduction in which I stated my goal and methodology in the research, and an introduction in which I explained the concept of guidance rules, and an explanation of the nature of grammarians' use of them in their books, and their characteristics, And two sections, one in which I studied the rules of grammatical guidance, and the other the rules of morphological guidance. Then I concluded the research with a conclusion in which I mentioned the most important findings of the research, and documented the sources and references.

Keywords: Rule, Consistency, Orientation, Grammatical issues, Factor, Grammatical disagreement.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على إمام الأنبياء، وخاتم المرسلين، وسيد الأولين والآخرين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وأصحابه الغرِّ الميامين.

أما بعد....

فلم يخل كتاب من كتب النحو عامة، وكتب الخلاف النحوي خاصة، من قواعد كلية اعتمد عليها النحاة في توجيهاتهم. يبنون عليها حكمًا، أو يُقوِّمون بها استعمالًا.

فابن السراج في الأصول، وابن جني في الخصائص، وأبو البركات الأنباري في الإنصاف، والعكبري في اللباب وابن مالك في التسهيل وغيرهم قد اعتمدوا على هذه القواعد في الاستدلال لمذاهبهم في القضايا النحوية التي ناقشوها وعالجوها.

وتختلف هذه القواعد التي أُطلق عليها (قواعد التوجيه) عن قواعد النحو الخاصة، فقواعد التوجيه قواعد عامة لا تختص بباب من أبواب النحو دون آخر، فهي معايير كلية لضبط التقعيد النحوي، وقواعد النحو قواعد خاصة يختص كل منها بباب من أبواب النحو.

وقد كانت عناية الباحثين متجهة إلى جمع هذه القواعد، ولم شتاتها، منهم من تناولها في كتاب بعينه، ومنهم من جمعها من بطون الكتب النحوية.

وقد استدعتني هذه القواعد التي تزخر بها كتب النحاة إلى التدقيق والتأمل فيها، وعرضها على الأساليب والتراكيب العربية؛ لمعرفة مدى كليتها، وصدقها على جميع تراكيب اللغة، مما دفعني إلى دراسة بعضها في بحث خاص، وعنونت له ب: " من قواعد التوجيه النحوية والصرفية(بين اطراد اللفظ وحقيقة الاستعمال)".

ولم يكن هدفي من البحث هو رفض هذه القواعد التي هي أساس

الصناعة النحوية، أو محاولة الانتقاص من شأنها، أو الطعن في صدق دلالتها وشموليتها، وإنما كان هدفي من هذه الدراسة:

١-محاولة مناقشة هذه القواعد وتحليلها لفتح باب الاجتهاد النحوي والتفاعل مع المناقشات والمعالجات للمسائل النحوية بما لا يُعارض الأصول الثابتة.

٢-التنبيه إلى هذه الشوارد والفروع التي خرجت عن هذه القواعد، ولفت الانتباه إليها.

وقد اتّبعت في دراستي المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال تتبع بعض هذه القواعد في كتب النحاة للوقوف على ماهية استعمالهم لها، وعرضها على الأساليب الواردة عن العرب، لمعرفة مدى اطرادها، وقد بدأت بالقواعد المتعلقة بالعامل النحوي، وذلك لعناية العلماء به، ثم قواعد متفرقة رتبتها حسب ورودها في كتاب الإنصاف لأبي البركات الأنباري.

وقد دعت الضرورة العلمية إلى مزج المنهج الوصفي التحليلي بالمنهج التاريخيّ، فقد تتبعت في مسائل البحث القاعدة محل الدراسة في كتب النحاة، محاولة الرجوع بها إلى أول من اعتمدها من النحاة كقاعدة للتوجيه النحوي، للوقوف على مدى التطور الذي لحقها خلال توظيف النحاة لها في معالجتهم للقضايا النحوية.

الدراسات السابقة:

تناول بعض الباحثين قواعد التوجيه بالدراسة، منهم من أفردها بدراسة مستقلة، ومنهم من تحدث عنها وأفرد لها بابًا في دراسته، ومن هذه الدراسات:

١-دراسة قام بها الدكتور/تمام حسان، تحت عنوان: الأصول دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، أفرد فيها فصلًا تحت عنوان: قواعد التوجيه، وقد جمعها من كتب النحو المختلفة، أكثرها حظًا كان كتاب: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي بركات الأنباري، وقد قام بتعريفها وتقسيمها، واستفاض في الحديث عنها.

٢-بحث تحت عنوان: قواعد التوجيه النحوي عند السهيلي في كتابه (الروض الأنف)، قام فيه الباحث ببيان أنواع قواعد التوجيه عند السهيلي، ووظائفها.

٣-أطروحة للدكتوراه بعنوان: (قواعد التوجيه في النحو العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري) قام بإعدادها الطالب: فارس علي مسلم السعود، للعام الجامعي ٢٠٠٨م/٢٠٠٩م، قام فيها الباحث بالحديث عن نشأة قواعد التوجيه، وتطورها، متقصيًا لها عند علماء النحو بداية من سيبيويه، ثم تتبع تطورها عند الفراء والفارسي وابن جني وغيرهم من النحاة، كما تحدث عن أنواعها، وضوابطها، وأثرها في النحو العربي.

٤- رسالة ماجستير بعنوان قواعد التوجيه النحوي وأثرها في الخلاف بين النحاة (دراسة في كتاب الإنصاف) إعداد: حميدة مصمودي، العام الجامعي ٢٠١٢-٢٠١٣م، جامعة محمد خيضر- بسكرة- كلية الآداب واللغات- قسم الآداب واللغة العربية.

٥-دراسة قام بها الدكتور: أحمد عبد العظيم عبد الغني، تحت عنوان: القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية، طباعة دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م. تحدث فيه الباحث عن صور العلاقات بين القواعد.

٦-رسالة دكتوراه بعنوان: (قواعد التوجيه في الصرف العربي)، إعداد: د/ عصام عبد الفتاح، إشراف: أ/د:محمود محمد الطناحي، أ/د: وفاء كامل فايد، د/محمود أحمد إبراهيم، جامعة القاهرة- كلية دار العلوم-١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

وقد اطّلعت على هذه الدراسات فلم أجد بينها ما يدرس هذه القواعد دراسة تحليلية، محاولًا ربط المسائل المتشابهة المتوزعة على الأبواب، وتقصي تطبيقاتها المختلفة في أبواب النحو؛ للوقوف على مدى صدق دلالة تلك القواعد على التراكيب المختلفة.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن ينقسم إلى مقدمة وتمهيد ومبحثين.

المقدمة: وقد تحدثت فيها عن أسباب اختياري لموضوع البحث وأهميته، والمنهج الذي سرت عليه في دراستي، وأهم الدراسات السابقة التي تتصل بهذا البحث.

التمهيد: تحدثت فيه عن مفهوم قواعد التوجيه، وسماتها.

المبحث الأول: من قواعد التوجيه النحوية.

المبحث الثاني: من قواعد التوجيه الصرفية.

الخاتمة: وقد ضمنتها أهم ما توصل إليه البحث من نتائج.

وأخيرًا فهذه بضاعتي التي أرجو من الله أن يتقبلها بقبول حسن، فإن أصبت فما هو إلا توفيق من الله، وإن كانت الأخرى فحسبي أنني اجتهدت.

التمهيد

مفهوم قواعد التوجيه

عرف الشريف الجرجاني القاعدة بأنها: قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها[1]. فهي حكم كلي ينطبق على جزئيات من أبواب شتى، ويجمع فروعًا تندرج تحته، وقد كانت غاية النحاة وهدفهم وضع قوانين وقواعد مطردة تصدق على جميع المفردات في مختلف الأبواب، فالاطراد هوأخص صفاتها.

وقد فرق النحاة بين نوعين من القواعد، قواعد الأبواب التي تضبط الباب، وتجمع فروعه تحت عنوان واحد، وقواعد التوجيه التي تعج بها كتب الخلاف النحوي، والتي كانت ترد في نقاشاتهم يبنون عليها أحكامهم، ويرجحون بها ما يختارونه من المذاهب.

وقد أطلق د/تمام حسان على هذه القواعد العامة التي تزخر بها كتب النحاة (قواعد التوجيه)، وعرفها بأنها: ضوابط منهجية وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية (سماعًا، أم استصحابًا، أم قياسًا) التي تستعمل لاستنباط الحكم[2].

كما وسمها بأنها كالدستور للنحاة، وهي قواعد عامة ترتبط بالتعليل وتوجيه الأحكام عند التأويل، وهي لا يرد ذكرها في كتب النحو إلا لمامًا؛ لأن النحاة لم يعنوا بجمعها وتصنيفها، وإنما كانوا يشيرون إليها في النقاش والمحاجة[3].

وقد عورض تمام حسان في تعريفه للقواعد بأنها (قواعد منهجية وضعها

---

١ التعريفات ص١٧١.

٢ الأصول لتمام حسان ص١٩٠.

٣ الأصول لتمام حسان ص١٩٠..

النحاة)، وذلك لأن هذا التعبير فيه إيماء بأنها فُرضت على البيئة اللغوية[١].

وأوافقه الرأي في ذلك، والأولى أن يقال إنها قواعد منهجية وضعها النحاة من استقراء كلام العرب، فهي مستنبطة من استعمال العرب الفصحاء، المنقول عن الثقات، يقول ابن جني عن علم النحو:" وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة"[٢].

وهذه القواعد وظيفتها تنظيم الإطار العام لأنواع الاستدلال كالسماع والرواية والشاهد، وأصل الوضع، والقياس، والعدول عن الأصل، وغير ذلك من الظواهر النحوية التي تصدق كل منها على عدد من الأبواب، وقد قُسمت إلى قواعد استدلاليّة كالسماع والقياس، وقواعد معنوية كالتعريف والتنكير والتمسك بالظاهر، وقواعد بنيوية تحليلية وتركيبية[٣]. ومن هذه القواعد ما يهدف إلى ضبط الأفكار النحوية العامة، والتي هي بمثابة أصول التفكير النحوي[٤].

سمات قواعد التوجيه، ودورها في ضبط عملية التقعيد

قواعد التوجيه جملة من المبادئ العامة تضبط اتجاه النحوي عند نظره إلى السماع أو الاستصحاب أو القياس[٥].

وهي بما تتصف به من عموم تختلف عن (قواعد النحو)، أو ما يُسمى ب (قواعد الأبواب)، فقواعد التوجيه عامة، وقواعد الأبواب خاصة[٦].

فالنحاة باستعمالهم لها يقدمون تفسيرًا علميًّا للظواهر النحوية، ومن أهم

---

١ قواعد التوجيه في النحو العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري ص٩٧.

٢ الخصائص ١/١٩٠.

٣ الأصول لتمام حسان ص١٩١.

٤ أصول النحو دراسة في فكر الأنباري ص٤٥٤.

٥ الأصول لتمام حسان ص٦٢.

٦ الأصول لتمام حسان ص١٩٠.

سماتها العموم، فينبغي أن تكون مطردة تصدق على الجزئيات المختلفة، فهي حكم كلي ينطبق على الأساليب المختلفة.

يقول د/ شوقي ضيف:" الأساس في كل قاعدة علمية أن تطرد، وأن يحكم على كل ما يخالفها بالشذوذ، لا أن يتخذ قاعدة مستقلة كما يصنع ذلك الكوفيّون، فإن ذلك من شأنه أن يُعطل القواعد النحوية والصرفية، ويصيبها بالشلل لمجرد وجود بيت شاذ عليها، أو كلام محفوظ بأسانيد ضعيفة"[١].

كما أن تلك القواعد استقرائية، فقد جردها النحاة من استقراء كلام العرب، كما أنها توجه الفكر النحوي وترتبط بالتعليل، يقول تمام حسان: " يبدو أن منشأ العلل قواعد التوجيه؛ لأن التعليل يتم في ضوئها، ومنسجمًا معها، ومعنى هذا أن قواعد التوجيه تمثل الغايات التي تسعى إليها العلل الغائيّة"[٢].

ومن أهم سمات تلك القواعد أيضًا أنها صالحة لاستيعاب المستجدات على البيئة اللغوية، وجعلها خاضعة لها دون خرم أو نقض لقوانين الصناعة النحوية[٣].

وقد كان هدفي من البحث إظهار أن بعض هذه القواعد أكثرية، وليست قطعية الدلالة على كل التراكيب.

ولا أوافق د/ أحمد عبد العظيم الرأي فيما ادعاه في كتابه (القاعدة النحوية دراسة نقدية) من أن الموضوعية والشمول غائبان عن قواعد اللغة العربية، وفقد الصناعة النحوية لمبدأ اطراد القوانين فيها[٤].

فالقواعد أغلبها تتميز بالشمولية والموضوعية، ولكن بعضها يحتاج في

---

١ المدارس النحوية ص١٤٣.

٢ الأصول لتمام حسان حاشية ص١٧١.

٣ قواعد التوجيه في النحو العربي ص١٧٢.

٤ القاعدة النحوية دراسة نقدية ص١٢.

بعض الأحيان إلى تقييد اللفظ باستثناء أو وصف.

ولذلك فقد أنصف أحد الباحثين في قوله:"وقد عُرفت هذه القواعد في تراثنا النحوي ب(القواعد الكلية).....لكن الباحث آثر ما أطلقه بعض المحدثين عليها– أمثال تمام حسان– فأسموها قواعد التوجيه؛ ذلك لأن إطلاق مصطلح الكلية على القواعد النحوية قد يكون فيه من التعسف أحيانًا، والتناقض حينًا"[١].

وأرى أن هذه سنة الله في كل مخلوقاته، فالكمال لا يكون إلا لله تعالى، وادعاء الكلية والشمولية لأمر أو قاعدة قد لا يتم لمدعيه؛ لأنه لابد وأن تتخرم تلك القاعدة في تركيب أو أسلوب من الأساليب، مما يؤدي إلى عدم صدق تطبيقها على جميع الوارد عن العرب، ولكن هذا لا ينافي أنها – في الأعم الأغلب– تعد معيارًا ضابطًا لما كان يسير عليه العرب في كلامهم.

وقد أسفر البحث عن أن أغلب الأساليب التي خرجت عن عموم القاعدة إنما كانت تخضع لقاعدة أخرى.

وكما قال أحد الباحثين ردًّا على من يرى أن تعديل القاعدة النحوية أولى من تخطئة الشاعر:"إن الخروج على القاعدة النحوية في النحو العربي لا يُسَوَّغ إلا بقاعدة، وإن لم يكن ثمَّة قاعدة تُسوِّغ هذا الخروج، أو ذاك، فمن باب أولى أن يُوصف بالخطأ؛ لأن القاعدة معيار الصواب"[٢].

فالنحاة يختلفون في تفكيرهم النحوي، وبالتالي يختلفون في اجتهادهم وتوجيهاتهم النحوية، وهذا الاختلاف يضمن استمرار التأليف والاجتهاد في علم النحو، وقد أجمل ابن جني القول في حديثه عن اختلاف طرائق النحاة في تناولهم لقضايا اللغة، حيث يقول: " فكل من فرق له عن علة صحيحة وطريق نهجه، كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكره، إلا أننا –مع هذا الذي رأيناه وسوغناه

١ الباحث: فارس علي مسلم السعود في مقدمة قواعد التوجيه في النحو العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري.

٢ القاعدة النحوية ص٢٩.

مرتكبه- لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها وتقدم نظرها....إلا بعد أن يناهضه إتقانًا، ويثابته عرفانًا، ولا يخلد إلى سانح خاطره، ولا إلى نزوة من نزوات تفكره"[1].

وتنوع هذه القواعد وتعددها واختلافها كانت منشأً لخلاف النحاة؛ فكثيرًا ما كان يعتمد كل فريق منهم على قاعدة توجيه تغاير القاعدة التي اعتمد عليها الفريق المخالف.

"فميدان قواعد التوجيه ميدان حر لتفكير النحاة، فما يراه أحدهم صحيحًا قد يراه الآخر غير ذلك، وغالبًا ما كان يلتقي جمهور النحاة عند هذه القواعد في توجيهاتهم؛ لتُقيِّد منهج تفكيرهم بقانون الصناعة النحوية"[2].

ولا يكاد يخلو كتاب من الكتب النحوية من قواعد التوجيه؛ فإنهم كانوا حريصين على صياغة تلك القواعد لعلمهم بانها كقوانين الدستور الذي يحفظ لعلم النحو مكانته وبقاءه.

فعناوين الأبواب في كتاب سيبويه تعد قواعد توجيه، كما أن الأبواب يكثر فيها تلك القواعد، وكتابا (الأصول) لابن السراج، و(الخصائص) لابن جني يزخران بهذه القواعد، فقد ورد في هذين الكتابين العديد من القواعد العامة الموجزة التي اعتمد عليها النحاة بعدهم في تحليلاتهم النحوية؛ فهي لا تخص بابًا نحويًّا دون آخر، بل استخدموها في الأبواب المختلفة للتوصل إلى إثبات ما يقرونه من أحكام، أو ما يردونه من آراء.

"وشيوع قواعد التوجيه مصاحب للتعليل النحوي، وترجع كثرتها عند النحوي لكثرة تعليلاته، والاهتمام بتعليلات النحاة وتحليلها واستدلالهم"[3].

---

١ الخصائص ١/١٩١.

٢ قواعد التوجيه ص١٨٦.

٣ قواعد التوجيه عند الأصوليين من النحاة وأثرها في النحو العربي (ابن الحاجب أنموذجًا)، د/ عصام محمد ناصر، حولية كلية اللغة العربية بجرجا ص٢٣١١.

وقد ذكر بعضها ابن هشام في كتابه المغني، وخصها بعنوان (في ذكر أمور كلية يتخرج عليها مالا ينحصر من الصور الجزئية) ذكر فيه إحدى عشرة قاعدة، ثم أورد ما تنطبق عليه هذه القواعد من جزئيات متفرقة.

كما جمع د/ تمام حسان جملة من هذه القواعد من كتب الخلاف النحوي والأصول، مقسمًا لها إلى ثلاثة أقسام كبرى، تندرج تحت كل منها مجموعة من القواعد، وهي على النحو الآتي:

١–قواعد الاستدلال: ومنها السماع، والقياس، والاستصحاب، والحمل.

٢–قواعد معنوية: وهي قواعد الإفادة ومنها الأساليب، والتمسك بالظاهر، والتعريف، والتنكير.

٣––قواعد بنيوية: وهي نوعان:

–تحليلية كقواعد الإعراب والبناء، والأصالة والزيادة، والإظهار والإضمار.

–تركيبية كقواعد الإعمال، والتضام، والحذف، والاختصاص[١].

أما عن وظيفة قواعد التوجيه فهي تأتي في سياق التعليل النحوي، فيأتي بها النحوي إما للاحتجاج على ما يُقره من الآراء، أو التوجيه الإعرابي، أو الترجيح بين الآراء، أو ردِّ بعضها[٢].

"وهذه القواعد تحاول تنظيم الأطر العامة للقوانين التي يلتزم بها النحاة، سواء كان ذلك في مجال أدلة الاستدلال كالنقل والكثرة والقلة والقياس والأصل والفرع، أو في مجال أصول القرائن كالإعراب والإعمال والبناء والرتبة، وغير ذلك من الظواهر النحوية العامة التي لا تتعلق بباب نحوي معين"[٣].

---

١ الأصول ص١٩١.

٢ قواعد التوجيه عند الأصوليين من النحاة وأثرها في النحو العربي (ابن الحاجب أنموذجًا)، د/ عصام محمد ناصر، حولية كلية اللغة العربية بجرجا ص٢٢٨٨. العدد الخامس عشر، للعام ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

٣ أصول النحو دراسة في فكر الأنباري ص٤٥٣.

المبحث الأول

من قواعد التوجيه النحوية

أولًا: قواعد تتعلق بالعامل:

لكل لفظ في تركيب الجملة رتبته، فعناصر الجملة من حقها الذكر والإظهار والاتصال والترتيب. والتصرف في الترتيب الذي يقتضيه النظام النحوي لا يكون اعتباطًا، فالتقديم والتأخير إنَّما يكون لعلة تقتضيها المقامات والأحوال.

وقد وضع علماء النحو ضوابط تحكم تأليف الكلام بالتقديم والتأخير، وتوخي الصواب في ذلك، ومن تلك الضوابط:

١-الصفة لا تعمل في الموصوف، كما أنه لا يجوز تقدم الصفة على الموصوف.

٢-حق المعمول ألا يحل إلا في موضع يحل فيه العامل، وعليه فلا يجوز تقدم معمول الصفة وما يتعلق بها على الموصوف.

فالأصل في التابع أن يتأخر عن المتبوع لأنَّه يكمله، يقول ابن هشام: " فالنعت، عند الناظم هو: التابع الذي يكمل متبوعه، بدلالته على معنى فيه، أو فيما يتعلق به"[١].

وقد اتفق النحاة على أن تقديم الصفة أو ما يتعلق بها لا يجوز، وهذا الأصل النحوي قد ذكره ابن جني في باب التقديم والتأخير، حيث يقول: "وتقديم الصفة أو ما يتعلق بها على موصوفها قبيح، ألا ترى أنك لا تجيز: هذا اليوم رجل ورد من موضع كذا؛ لأنك تريد: هذا رجل ورد اليوم من موضع كذا، وإنما يجوز وقوع المعمول فيه بحيث يجوز وقوع العامل، فكما لا يجوز تقديم

١ أوضح المسالك ٣/٢٧٠.

الصفة على موصوفها، كذلك لا يجوز تقديم ما اتصل بها على موصوفها"[١].

فقد أقر ابن جني في نصه ثلاثة أصول نحوية:

الأول: لا يجوز تقديم الصفة على الموصوف.

الثاني: لا يجوز وقوع المعمول إلا في موضع يجوز وقوع العامل فيه.

الثالث: لا يجوز تقديم معمول الصفة على موصوفها.

ومن قواعد التوجيه التي تتعلق بالصفة ما ذكره السهيلي من أن الصفة لا تعمل في الموصوف[٢].

وقد سبق المبرد ابن جني، حيث نص على أن النعت لا يتقدم على المنعوت[٣]، ثم تتابع النحاة في الاعتماد على هذه القوانين في توجيهاتهم النحوية، فقد اعتمد عليها ابن الشجري في الحكم بعدم جواز نحو: مررت بالطويل زيد[٤]، كما ذكرها ابن مالك في ردِّ ما أجازه الكوفيّون من قول القائل: هذا طعامك رجل يأكل، ونسبها إلى علماء البصرة عامة. يقول ابن مالك: " ولا يصح ذلك على طريق البصريين؛ لأن حق المعمول ألا يحل إلا في موضع يحل فيه العامل، ومعلوم أن التابع لا يتقدم على المتبوع، فلا يتقدم عليه معموله"[٥].

أما عن القاعدة الأولى فلا شك أن تقديم التابع على متبوعه غير مقبول، فهو كما وصفه النحاة قبيح مستهجن، وكذلك ما نص عليه السهيلي في كتابه

١ الخصائص ٣٩٣/٢.

٢ الروض الأنف ٢٤٩/١.

٣ المقتضب ١٩١/٤، وينظر رأي ابن السراج في الأصول ٢٢٥/٢.

٤ أمالي ابن الشجري ٢٧٥/١.

٥ شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٨/٣.

(الروض الأنف) من أن الصفة لا تعمل في الموصوف[1]، ولكن أرى أنه من الأفضل أن يُقيد هذان الأصلان بأن هذا خاص بالموصوف وصفته في النعت الحقيقي، نحو: جاءني الرجل الطويل.

أمَّا في نحو: (هذا رجل محبوبٌ ابنه)، ف(محبوب) وإن كان صفة ل(رجل)، فإنه في الواقع والمعنى صفة ل(ابنه) المتأخر عنه، كما أنه عمل فيه.

فالنعت السببي لا ينعت الاسم الذي يسبقه حقيقة، لكنه ينعت الاسم الظاهر الذي يأتي بعده، ويكون مرفوعًا به مشتملًا على ضمير يعود على الاسم السابق، ولذلك نجد النعت السببي يتبع المنعوت في الإعراب والتعريف والتنكير، ويتبع منعوته الحقيقي في التذكير والتأنيث.

فالنعت السببي يعمل في موصوفه الحقيقي لا الاصطلاحي، كما أنه يسبقه، ويدل على أنه الموصوف الحقيقي أنه أخذ بعض ما يجب مراعاته من أحوال التطابق بين النعت والمنعوت، حيث يراعى الاسم المرفوع بالنعت في التذكير والتأنيث، ومنه قول الله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَخرِجنَا مِن هَـٰذِهِ ٱلقَريَةِ ٱلظَّالِمِ أَهلُهَا﴾[2].

وقد عرفه الفاكهي بقوله: " حد السببي هو الجاري على ما بعده مع رفعه، حال كون ما بعده متلبسًا بضمير ما قبله...نحو: جاءت هند العاقل أبوها"[3].

لذا أرى أن الأولى تقييد القاعدة بحيث تكون:" لا يجوز تقديم الصفة على موصوفها في النعت الحقيقي"، وكذلك: " لا يجوز عمل الصفة في

---

١ الروض الأنف ٢٤٩/١.

٢ من الآية ٧٥ من سورة النساء.

٣ شرح كتاب الحدود في النحو ص٢٥٣.

الموصوف في غير النعت السببي"، أو"لا يجوز أن تعمل الصفة في موصوفها الذي تتبعه في إعرابه".

أما فيما يتعلق بتقديم معمول الصفة على الموصوف، وما نص عليه النحاة من أنَّه لا يجوز وقوع المعمول إلا في موضع يجوز وقوع العامل فيه. فمع استقراء ما ورد في كتب النحاة وإعراب القرآن والتفسير، أجد أن المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل، فتلك القاعدة لا تتطرد كل الاطراد، ومن ذلك:

أ- قوله تعالى:﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ﴾[١]، يقول ابن هشام:" تقدم المفعول على الفعل والفاعل وجوبًا: ....وأما وجوبا ففي مسألتين....الثانية: أن يقع عامله بعد الفاء، وليس له منصوب غيره مقدم عليه....ونحو: ﴿ فأما اليتيم فلا تقهر﴾[٢].. ...."[٣].

فقد تقدم المعمول(اليتيم) على العامل وهو(تقهر)، وقد تقدم المعمول على (لا) الناهية، والعامل لا يجوز تقديمه عليها، فالمجزوم لا يتقدم على جازمه، مما يدل على أن المعمول قد يتقدم حيث لا يتقدم العامل[٤].

يقول السمين :" وأما قول البصريين: إنه لا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل ففيه بحث؛ وذلك أنا وجدنا هذه القاعدة منخرمة في نحو قوله:﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَرْ ﴾[٥]. ..."[٦].

ب-تقدم معمول الصفة على الموصوف في قول الله تعالى: ﴿وَقُل لَّهُم فِيٓ

١ آية ٩ من سورة الضحى.

٢ آية ٩من سورة الضحى.

٣ أوضح المسالك ١١٦/٢.

٤ الدر المصون ١٧/٤.

٥ الآية ٩، ١٠من سورة الضحى.

٦ الدر المصون١٧/٤.

أَنفُسِهِم قَولًا بَلِيغًا﴾[1]، فقد اختلف المفسرون في متعلق الجار والمجرور (في أنفسهم)، وللزمخشري قول في متعلقه أراه أكثرهم قبولًا عندي، حيث يقول: " فإن قلت: بم تعلق قوله: (في أنفسهم)؟ قلت: بقوله: (بليغًا) أى: قل لهم قولا بليغًا في أنفسهم مؤثرًا في قلوبهم، يغتمون به اغتمامًا، ويستشعرون منه الخوف استشعارًا، وهو التوعد بالقتل والاستئصال"[2].

فتفسيره بأن المراد أن يقول لهم: "إن أظهرتم ما في قلوبكم قتلكم، فإنه يبلغ من نفوسهم كل مبلغ"[3]أراه مناسبًا للمقام، وعلى تفسيره هذا فقد تقدم معمول الصفة (في أنفسهم) على الموصوف، وهو (قولًا)، وقد ردَّه أبو حيان بأن هذا لا يجوز على مذهب البصريين؛ لأن معمول الصفة لا يتقدم على الموصوف؛ لأنه لا يتقدم المعمول إلا حيث يجوز تقديم العامل، والعامل هنا لا يجوز تقديمه[4].

وفي متعلقه عدة أوجه ذكرها ابن عادل في تفسيره للقرآن الموسوم ب(اللباب في علوم الكتاب)، وهو نص منقول بلفظه عن السمين الحلبي في كتابه الدر المصون[5]، وهي كما يلي: الأول: أن يتعلق ب (قل)، ومعناه: قل لهم خاليًا لا يكون معهم أحد؛ لأن ذلك أدعى إلى قبول النصيحة. الثاني: أن يتعلق ب (بليغًا)، وهو ما قاله الزمخشري[6].

الثالث: أنه متلعق ب(مصيبة)، يقول السمين:" فهو التقديم والتأخير،

---

١ النساء آية ٦٣.

٢ الكشاف ٥٢٧/١.

٣ النكت والعيون ٥٠٣/١.

٤ البحر المحيط ٦٩١/٣.

٥ يُنظر: الدر المصون ١٧/٤، واللباب في علوم الكتاب ٤٦١/٦.

٦ الكشاف ٥٢٧/١.

والقرآن ينزه عن ذلك، وإنما ذكرته تنبيها على ضعفه"[١].

كما يقول أبو حيان تعليقًا على هذا الرأي: "وحكي عن مجاهد أن قوله: في أنفسهم متعلق بقوله: مصيبة، وهو مؤخر بمعنى التقديم، وهذا ينزه مجاهد أن يقوله، فإنه في غاية الفساد"[٢].

أقول: وما قاله الزمخشري أولى بالقبول؛ فتوعدهم بالقتل على إظهار ما في قلوبهم أبلغ في نفوسهم، فيكون البلوغ هنا مقصودًا به بلوغ المراد بالقول، فهم أنفسهم خبيثة منطوية على النفاق فلا معنى لمراعاة نصحهم في السر حتى يتقبلوا النصيحة، بل هم بالزجر والتهديد أولى.

ج–تقديم معمول المجزوم ب (لا، ولن) على أداة الجزم، وهو موقع لا يصلح أن يقع فيه العامل، حيث لا يجوز تقديم العامل المجزوم على الجازم، نحو: عمرًا لا تهن، وحقك لن أضيع[٣].

وقد أجاز سيبويه: زيدًا لم أضرب، على أنه لا يجوز في (زيدًا) إلا النصب[٤]، يقول السيرافي:"اعلم أن (لن) و (لم) يعمل ما بعدهما فيما قبلهما؛ وذلك أن (لن) نقيض (سوف) و (سوف) يعمل ما بعدها فيما قبلها، كقولك: (زيدا سوف أضرب)"[٥]

ويظهر جليًّا مما تقدم من أمثلة جواز وقوع المعمول في موضع لا يقع فيه العامل.

---

١ الدر المصون ١٨/٤.

٢ البحر المحيط٦٩١/٣.

٣ تمهيد القواعد ١١٢٤/٣، وهذا النص نقله ناظر الجيش بلفظه عن ابن مالك في شرحه للتسهيل ٣٥٤/١.

٤ الكتاب ١٣٥/١.

٥ شرح الكتاب للسيرافي ٤٨٧/١.

د-تقديم معمول خبر ليس عليها في موضع لا يجوز فيه تقديم الخبر، ومنه قوله تعالى:﴿ أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[1]. فقد تقدم(يوم) وهو معمول الخبر(مصروفًا) على (ليس). وقد اختلف النحاة في جواز تقديم خبر (ليس) عليها، ومذهب الكوفيين المنع، واختار الجواز جمهور النحاة، وقد استدلوا بتقديم (يوم) في الآية على (ليس)، معتمدين على أن تقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل[2].

وقد وافق ابن مالك الكوفيين في القول بالمنع في هذه المسألة؛ محتجًّا بأن (ليس) فعل لا يتصرف في نفسه، فلا يتصرف في عمله[3]، ويقول أيضًا في تقديم معمول التابع: " ومعلوم أن التابع لا يتقدم على المتبوع، فلا يتقدم عليه معموله"[4].

وقد وقع ابن مالك في تقديم معمول الصفة على الموصوف في ألفيته حيث يقول[5]:

بِالجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنِّدَا وَ «أَلْ» ... وَمُسْنَدَ لِلِاسْمِ مَيْزُهُ حَصَلْ

"فقوله: (للاسم) يعرب خبرًا مقدمًا، و (تمييز) مبتدأً مؤخرًا، وجملة (حصل) في محل رفع صفة لـ (تمييز)، ويلزم على هذا تقديم معمول الصفة وهو قوله: (بالجر)وما عطف عليه على الموصوف وهو

---

١ آية ٨من سورة هود.

٢ ينظر الخلاف في المسألة في التبيين عن مذاهب النحويين ص٣١٥، والتذييل والتكميل ١٨٠/٤، المقاصد الشافية ١٧٠/٢.

٣ شرح التسهيل لابن مالك ٣٥١/١.

٤ شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٨/٣، و٣٢٠/٣.

٥ الخلاصة في النحو(ألفية ابن مالك) ص١٠٣.

قوله: (تمييز)"[١].

وقد اعتذر له بأنه يُتسامح في ذلك إذا كان المعمول جارًّا ومجرورًا[٢]، ولكن ما نص عليه جمهور البصريين وابن مالك المنع مطلقًا، يقول ابن مالك[٣]:

وعَمَلَ التابعِ قبلَ ما تبع لا توقِعَنْ ففعلُ ذاك ممتنعْو

ومَا نعوهُ علماءُ البصرةِ ... وغَيْرُهُم أجازَ دُونَ كَثْرة

وقد أجاز مجد الدين ابن الأثير وحده تقديم الصفة على الموصوف إذا كانت لاثنين، أو جماعة، وقد تقدم أحد الموصوفين، نحو: قام زيد العاقلان وعمرو[٤].

أقول: الذي أراه مقبولًا بعد هذا التطواف بين آراء النحاة أن الأولى تقييد تلك القوانين الكلية بما يضمن اطرادها، فالصفة لا تتقدم ولا تعمل في موصوفها في النعت الحقيقي، والمعمول قد يقع في موقع لا يصلح وقوع العامل فيه خاصة إذا كان ظرفًا أوجارًّا ومجرورًا، والمعمول قد يُتسامح فيه مالا يُتسامح في العامل، وعليه فقد يتقدم معمول الصفة على الموصوف وإن قل.

٣–العامل إنما كان عاملًا لاختصاصه، فإذا بطل الاختصاص بطل العمل[٥]:

اشترط النحاة في العامل الاختصاص، فإذا كان العامل مشتركًا بين الاسم والفعل بطل تأثيره، وأهمل، وقد اعتمد النحاة على هذا القانون في العديد من قضايا النحو، فقد رد به الأنباري الرأي الكوفي الذي ينص على أن (لام) التعليل تنصب المضارع بنفسها، محتجًّا لجمهور البصريين بأنها غير مختصة،

١ الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية ابن مالك ص٤٧٥.

٢ الضرورة الشعرية دراسة على ألفية ابن مالك ص٤٧٥.

٣ شرح الكافية الشافية لابن مالك ١١٤٨/٢.

٤ البديع في علم العربية ٣٢٨/١.

٥ الإنصاف ٤٧١/٢.

حيث يقول: " وقولهم: إنا نسلم أنها من عوامل الأسماء، إلا أنها من عوامل الأفعال في بعض أحوالها، بدليل أنها تجزم الأفعال في قولهم: ليقم زيد، قلنا: إذا سلمتم أنها من عوامل الأسماء بطل أن تكون من عوامل الأفعال؛ لأن العامل إنما كان عاملًا لاختصاصه، فإذا بطل الاختصاص بطل العمل"[١].

وقد سبقه سيبويه في إقرار نظرية أن الحرف إنما يعمل فيما يختص به، حيث يقول في حديثه عن إعمال (حتى، واللام): " لأن اللام وحتى إنما يعملان في الأسماء فيجران، وليستا من الحروف التي تضاف إلى الأفعال، فإذا أضمرت (أنْ) حسن الكلام لأن (أنْ، وتفعل) بمنزلة اسم واحد "[٢].

كما يقول أيضًا: "اعلم أن هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتنصبها لا تعمل في الأسماء، كما أن حروف الأسماء التي تنصبها لا تعمل في الأفعال"[٣].

وقد تناقل النحاة هذه القاعدة النحوية في كتبهم واعتمدوا عليها في توجيهاتهم النحوية[٤]، فبها فسروا عمل الحروف وإهمالها.

ومع استقراء ما دونه النحاة في كتبهم ألاحظ عدم اطراد هذا القاعدة؛ إذ إنها لا تصدق على بعض الحروف، ومنها ما يلي:

١-إعمال (ما، ولا، وإن) عمل ليس، وهي حروف تدخل على الاسم والفعل.

ف (ما) النافية حرف يدخل على الاسم والفعل، وألحقه أهل الحجاز ب(ليس)؛ لأنها لنفي الحال غالبا، فأعملوه عملها، وبه جاء القرآن[٥]، قال

١ الإنصاف ٤٧١/٢.

٢ الكتاب ٦/٣.

٣ الكتاب ٥/٣.

٤ شرح المفصل لابن يعيش ٩٠/٥، وشرح الكافية الشافية لابن مالك١٢٥/١.

٥ توضيح المقاصد ٥٠٧/١.

تعالى:﴿ مَا هَـٰذَا بَشَرًا﴾[١].

وقد تلمس النحاة ما يسوغ عمل (ما) مع عدم اختصاصها، وفيه يقول ابن أم قاسم المرادي: "فالعاملة: هي ما الحجازية. وهي ترفع الاسم، وتنصب الخبر، عند أهل الحجاز. قيل: وأهل تهامة. ... وإنما عملت عندهم، مع أنها حرف لا يختص، والأصل في كل حرف لا يختص أنه لا يعمل، لأنها شابهت ليس في النفي، وفي كونها لنفي الحال غالبًا، وفي دخولها على جملة اسمية"[٢].

و(إن) كذلك حرف مشترك ذكر له المرادي سبعة أقسام، منها (إن) الشرطية، وهو حرف يجزم فعلين، نحو: إنْ تجتهد تنل ما تحب، و(إنْ) النافية ألحقها الكوفيّون والفارسي وابن جني ب(ليس)، نحو: وإنْ أحد خيرًا من أحد إلا بالعافية[٣].

و(لا) حرف يأتي عاملًا وغير عامل، وله ثلاثة أقسام[٤]: (لا) الناهية تدخل على الفعل فتجزمه، نحو: لا تخشَ إلا الله، و(لا) العاملة عمل (إنَّ)، وهي النافية للجنس، نحو: لا طالبَ علم محروم، و(لا) العاملة عمل (ليس) نحو قول الشاعر[٥]

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا

والشاهد فيه: فلا شيء ... باقيًا، ولا وزر ... واقيًا، ففيه إعمال "لا" في

---

١ من الآية ٣١ من سورة يوسف.

٢ الجنى الداني ص٣٢٣.

٣ الجنى الداني ص٢٠٩.

٤ الجنى الداني ص٢٩٢ وما بعدها.

٥ البيت من الطويل بلا نسبة في اللمحة في شرح الملحة ٤٨٥/١، وتوضيح المقاصد ٥١٠/١، والمقاصد النحوية للعيني ٦٤٣/٢.

الموضعين عمل "ليس" ومجيء اسمها وخبرها نكرتين[١].

ف(لا) النافية تعمل عمل (ليس) عند الحجازيين، ومذهب بني تميم إهمالها، وتدخل على الفعل المضارع نافية فلا تؤثر فيه[٢].

وبعض هذه الحروف وإن تغير معنى العامل منها في الفعل عن العامل في الاسم ك(إنَّ)، فمنها من لا يتغير في الحالين.

وأوافق الإمامين السهيلي والسكاكي الرأي فيما ذهبا إليه من أن اللزوم والاختصاص ليسا السببين الوحيدين لعمل الحرف، فأصل كل حرف أن يكون عاملًا لأنه دل على معنى في غيره؛ لأن الألفاظ تابعة للمعاني، هذا إلى جانب لزومه. يقول السهيلي: " ومن ثم وجب ألا يكون عاملًا في غيره على الحقيقة، ووجب أن يكون الحرف عاملًا في كل ما دل على معنى فيه؛ لأن الألفاظ تابعة للمعاني، فكما تشبث الحرف بما دخل عليه معنى، وجب أن يتشبث به لفظا، وذلك هو العمل"[٣].

ويقول السكاكي: " إن كل ما لزم شيئا وهو خارج عن حقيقته، أثر فيه وغيره غالبًا بشهادة الاستقراء"[٤]. كما يقول أيضًا: " وأما الحروف المشبهة فعملها لمشابهتها الأفعال"[٥].

والذي أراه راجحًا بعد تحليل ما سبق من النصوص: أن الحرف إنما يعمل وفقًا للمعنى الذي يؤديه فيما دخل عليه، فالحروف الناصبة للأسماء عملت لمعنى اللزوم والنصب لتقويتها على إفادة معنى المفعولية، فهي قريبة

---

١ أوضح المسالك ٢٧٦/١.

٢ اللمحة في شرح الملحة ٤٨٤/١.

٣ نتائج الفكر ص٦٠.

٤ مفتاح العلوم ص ١٥٥.

٥ مفتاح العلوم ص١٥٦.

من أنادي وأصاحب وأستثني، وأؤكد[١]، وهذا لا يمنع أن اختصاصها بما دخلت عليه سبب في عملها، ولكن مع التقييد بما قاله السكاكي: (غالبًا)؛ لأن الاستقراء يشهد لصحة مقولته، كما أن هذا يقلل من الحاجة إلى الإضمار، وما يؤدي إلى الحمل على الظاهر أولى مما يؤدي إلى الإضمار. فحاجة النحاة إلى إثبات اطراد هذا القانون دفعهم إلى إضمار (أنْ) بعد (حتى،وكي) هي عاملة النصب في الفعل؛ لأنهما حرفان غير مختصين يدخلان على الفعل والاسم، ومع عدم اختصاصهما فهما يعملان الجر في الأسماء، مما دفع النحاة إلى إضمار (أنْ) بعدهما لينسبك الفعل مع (أنْ) بمصدر[٢].

وقد سبق إلى هذا الرأي د/على أبو المكارم في كتابه (تقويم الفكر النحوي)، حيث يقول:"وإذن فإن الحكم الكلي في هذا المثال لم يتم التوصل إليه باستقراء كافة الجزئيات، وإنما يتناول بعض الجزئيات وطرد ما يستخلص منها من أحكام"[٣].

٤- دخول عامل على عامل:

تكررت في كتب النحاة قاعدة: (لا يدخل عامل على عامل)، و(لا يجوز تسلط عاملين على معمول واحد)[٤]، واعتمدوا عليها في كثير من توجيهاتهم النحوية.

فقد ذكرها المبرد في الاستدلال لبني تميم على إهمال (ما)؛ لأنها دخلت على المبتدأ، وقد عمل في الخبر كما يعمل الفعل في الفاعل، فقولهم: ما زيد عاقل، بمنزلة: ما قام زيد، فقد دخلت (ما) على كلام عمل بعضه في بعض،

١ مفتاح العلوم ص١٥٦.

٢ شرح المفصل لابن يعيش ٤/٢٣٠، وشرح الأشموني ٣/١٨٣.

٣ تقويم الفكر النحوي ص٢١٧.

٤ المقتضب ٤/١٨٩، و الانتصار لسيبويه على المبرد ص١٢٩.

ولا يدخل عامل على عامل[١].

كما رُدَّ ايضًا بهذه القاعدة على من قال: إن الاسم مرفوع بالظرف في نحو: في الدار زيد، حيث رُدَّ بأنَّ فيه نفي وصف خاص بالعوامل وهو أنه لا يدخل عامل على عامل، فإذا أدخلنا (إنَّ) على الظرف، فقد أدخلنا عاملًا على عامل، فيجتمع عاملان يتطلبان معمولًا[٢].

وقد اجتمع عاملان في العديد من الأساليب العربية، ففي نحو: ليس قائم الزيدان، اجتمع عاملان كل منهما يتطلب (الزيدان) معمولًا؛ ف(ليس) يطلبه خبرًا، و(قائم) يطلبه فاعلًا. ولكنه يعرب فاعل ل(قائم) سدَّ مسد الخبر.

وكذلك في نحو: (بحسبك درهم)، وفي قوله تعالى: { وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا}[٣]، فقد اجتمع عاملان في المثال معنوي ولفظي: الابتداء وحرف الجر، وفي الآية: الفعل وحرف الجر[٤].

كما أنه قد يدخل عامل جزم على آخر كما في قوله تعالى:﴿ فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ﴾[٥]، وقوله أيضًا:﴿ وَإِن لَّمۡ تَغۡفِرۡ لَنَا وَتَرۡحَمۡنَا﴾[٦]، خلافًا للأنباري الذي ينص على "أن عوامل النصب والجزم لا تدخل على العوامل"[٧].

ففي الآيتين دخلت (إنْ) على (لم) وهما من عوامل الجزم، كما دخلا

---

١ المقتضب ١٨٩/٤.

٢ الانتصار لسيبويه على المبرد ص١٢٩.

٣ من الآية ٧٩ من سورة النساء.

٤ التذييل ٢٥٠/٣.

٥ من الآية ٢٤من سورة البقرة.

٦ من الآية٢٣ من سورة الأعراف.

٧ الإنصاف ٤٥٠/٢.

على الفعل وهو عامل أيضًا.

فاجتماع عاملين على معمول واحد ورد كثيرًا في الأساليب العربية، وقد تباينت آراء النحاة والمفسرين وعلماءالشريعة في الحكم في هذه المسألة.

فالإمام الرازي يرى "أنه لا يمتنع اجتماع عاملين على معمول واحد؛ لأن العوامل النحوية علامات ومعرفات ولا يمتنع اجتماع المعرفات الكثيرة على الشيء الواحد"[١].

وهذا قريب مما نص عليه علماء الشرع: " إنما يمتنع اجتماع مؤثرين على أثر واحد في الأحكام العقلية لا الشرعية؛ لما ذكرنا قبل من أن علل الشرع أمارات ومعرفات، فلا يمتنع أن يكون على الشيء الواحد علامتان وعلامات"[٢].

والحق أنه قد يدخل عامل على عامل، كما في دخول أداة جزم على أخرى، كما أنه قد يدخل عاملان على معمول واحد، ولجوء النحاة إلى التعامل مع اجتماعهما إما بتأويل معمول مقدر لأحد العاملين، أو بإلغاء الأضعف منهما لا ينفي اجتماعهما، ودخول أحدهما على الآخر.

يقول الرماني: "الذي يجوز في النفي الذي لا تغير فيه (لا) الاسم عما كان عليه إذا كان قد عمل في الاسم عامل، ثم دخلت (لا)؛ لتنتفي على حد ذلك العامل؛ وجب فيها الإلغاء"[٣].

فإن كان مقصود النحاة أنه لا يكون اللفظ معمولًا لعاملين مختلفين، فإنه في بعض الأساليب نجد اللفظ يتنازعه عاملان مختلفان، وقد نسب النحاة إلى الفراء جواز نحو: قام وقعد زيد؛ لاتحاد العامل في المعنى، فعمل في (زيد)

١ مفاتيح الغيب ٢١/٤٣٠.

٢ شرح مختصر الروضة ٣/٣٤١.

٣ شرح كتاب سيبويه للرماني ص٤٢٦.

مجموع الفعلين[١].

وقد أجاز النحاة أن يُقال: جاء زيد، وجاء عمرو العاقلان، والأصح أن العامل في النعت هو العامل في المنعوت[٢]. وعليه فقد تسلط عاملان على معمول واحد دون إلغاء لأحدهما.

كما أجاز سيبويه نحو: "هذا رجل وامرأته منطلقان، وهذا عبد الله وذاك أخوك الصالحان، لأنهما ارتفعا من وجه واحد، وهما اسمان بنيا على مبتدأين، وانطلق عبد الله ومضى أخوك الصالحان، لأنهما ارتفعا بفعلين، وذهب أخوك وقدم عمرو الرجلان الحليمان"[٣].

وعليه فقد نص ابن مالك على أن ما حكم به الفراء من رفع (زيد) بالفعلين معًا في نحو: (قام وقعد زيد) غير مستبعد؛ وذلك استنادًا لما أجازه سيبويه من جعل (منطلقان) خبرًا عن: زيد وعمرو على مذهب سيبويه، فيلزم أن يكون الخبر(منطلقان) مرفوعًا بالمعطوف والمعطوف عليه؛ لأنهما يقتضيانه معًا[٤].

وكون العاملين قد اتحدا معنى وعملًا، أو اتحدا نوعًا لا يمنع أنهما عاملان اقتضيا معمولًا واحدًا، يقول الشاطبي: "وإذا قلت: (ذهب زيد، وانطلق عمرو العاقلان)، فهو في تقدير: ذهب زيد، وذهب عمرو؛ لأن الذهاب والانطلاق معناهما واحد، ولا اعتبار باختلاف اللفظ؛ لأن العمل ليس للفظ من حيث هو لفظ، بل من حيث معناه، وقد اتحد المعنى فصار كما لو اتحد

١ التذييل ٧/٧٩.

٢ المقاصد الشافية ٤/٦٥٢.

٣ الكتاب ٢/٦٠.

٤ شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٦٦.

اللفظ"[١].

وقد احتج المجيزون بأنّ مذهب عمل الفعلين واحد، وإن اختلف معناهما؛ لأنهما قد يجتمعان في معنى فعل ثالث هو العامل في المنعوتين[٢].

وأقول إن خير ما عُبر به في هذه المسألة ما قاله الشاطبي من " أن عمل العامل في المعمول ليس مجرد اعتبار لفظي، بل ذلك راجع إلى كونه يطلبه طلبًا معنويًا، ولو كان الأمر كذلك لم يجز اعتبار المعنى في العطف وغيره من التوابع، بل تقول: مررت بزيد وعمرا، وهذا ضارب زيد وعمرا. وتقول: هل تكرمني فأكرمك وأحسن إليك، بالجزم"[٣].

فاقتضاء عاملين لمعمول واحد وتعاقب العوامل ورد كثيرًا في أساليب العربية، ولكن اقتضاء العامل للمعمول ليس اقتضاءً لفظيًّا فقط، بل هو اقتضاء معنوي لابد فيه من إدراك العلاقات بين المفردات، ومراعاة الأصول النحوية التي تتعلق بالعوامل من قرب للمعمول، وضعف العامل أو قوته.

كما أن كل هذه الاعتبارات لم تُراع في إجازة النحاة: انطلق عبد الله ومضى أخوك الصالحان، ففيه قد تسلط عاملان على معمول واحد وهو(الصالحان) على أرجح الآراء في أن العامل في النعت هو العامل في المنعوت.

وهذه القاعدة مبنية على كون النحو صناعة لفظية، فكما لا يجتمع عقلًا حصول أثر من مؤثرين، يمتنع أن يعمل عاملان عملًا واحدًا في معمول واحد[٤].

---

١ المقاصد الشافية ٤/٦٥٣.

٢ المقاصد الشافية ٤/٦٥٧.

٣ المقاصد الشافية ٤/٦٥٦.

٤ نظرية العامل في النحو العربي ص١١٣.

٥- الفروع تنحط دائما عن درجة الأصول:

من قواعد التوجيه التي اعتمد عليها النحاة في الاستدلال لما يقرونه من أحكام أن (الفروع تنحط دائما عن درجة الأصول)، فقد استدل بها الأنباري في أكثر من مسألة في كتابه (الإنصاف)، منها:

١-"أن (لا)لما كانت فرعا على (إنَّ) في العمل، و (إنَّ) تنصب مع التنوين، نصبت (لا) من غير تنوين؛ لينحط الفرع عن درجة الأصل؛ لأن الفروع أبدًا تنحط عن درجات الأصول"[١].

٢-في القول في منع تقديم معمول (اسم الفعل) عليه؛ لأنه فرع على الفعل في العمل، "وفي تقديم معمولاتها عليها تسوية بين الفرع والأصل، وذلك لا يجوز؛ لأن الفروع أبدًا تنحط عن درجات الأصول"[٢].

وقد تبعه في الاستدلال بهذه القاعدة ابن يعيش وغيره من النحاة[٣]، فقد أنكر الرضي أن يكون للفرع مزية على الأصل، حيث يقول: " وأما امتناع جمعه على (جريحات)؛ فلأن (جريحًا) إذا كان مذكرًا لم يجمع جمع السلامة بالواو والنون، فلو جمع (جريح) على (جريحات)، لكان للفرع مزية على الأصل؛ لأن المذكر أصل والمؤنث فرع"[٤].

وهذه القاعدة لا تطرد اطرادًا تامًّا في الدرس النحوي، ويدل له ما قاله ابن جني:" وذلك أن الفروع إذا تمكنت قويت قوة تسوغ حمل الأصول عليها. وذلك لإرادتهم تثبيت الفرع والشهادة له بقوة الحكم"[٥].

---

١ الإنصاف ٣٠٢/١.

٢ الإنصاف ١٨٥/١.

٣ شرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٤.

٤ شرح الشافية للرضي ٤٥٢/١.

٥ الخصائص ١٨٥/١.

ومن المواضع التي تنخرم فيها هذه القاعدة:

١-كل فعل أو اسم عينه أو لامه حرف من حروف الحلق فيه أربع لغات: فتح الأول وكسر الثاني، وكسرهما معًا، وكسر الأول وتسكين الثاني، وفتح الأول وتسكين الثاني. وذلك نحو: شهد، وفخد. وقد غلب على هذا الباب كسر الأول وتسكين الثاني، مثل: نعم الرجل فلان، يقول ابن بابشاذ في هذا الشأن:" وهذا من الفروع التي غلبت على الأصول في الاستعمال، كالواو في القسم هي بدل من الباء، وقد غلبت استعمالها على الباء. فلا تنكر غلبة الفروع على الأصول"[١].

٢- جواز جر (الوجه) في نحو: هذا الحسن الوجه، وقد أجازوا الجر في: (الضارب الرجل) لتشبيههم إياه بالصفة المشبهة، والصفة المشبهة فرع عن اسم الفاعل [٢].

٣-(إنَّ) -بالكسر- هي الأصل، و(أنَّ) المفتوحة فرع عنها؛ لأن الكلام معها جملة غير مؤولة بمفرد، ولأن المكسورة مستغنية بمعموليها عن زيادة، والمفتوحة لا تستغني عن زيادة، والمجرد من الزيادة أصل للمزيد فيه [٣].

ومع فرعية المفتوحة عن المكسورة، فالمفتوحة إذا خففت عملت كثيرًا، بخلاف المكسورة؛ "وسبب ذلك أنَّ اتصال المكسورة باسمها وخبرها اتصال بالمعمول فيه، واتصال المفتوحة باسمها وخبرها اتصالان: أحدهما اتصال العامل بالمعمول، والآخر اتصال الصلة بالموصول...فلما قوي مع الفتح اتصال «أنَّ» بما بعدها لم يكن لها بد من اسم مقدر محذوف تعمل فيه، ولما ضعف اتصال المكسورة بما بعدها جاز إذا خففت أن تفارق العمل

١ شرح المقدمة المحسبة ٣٨٢/٢.

٢ الإيضاح ص١٥١، والخصائص ١٨٤/١.

٣ شرح الكافية الشافية١٢٨/١.

وتخلص حرف ابتداء"[1].

كما أنَّ المفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة؛ لأن لفظها كلفظ (عضَّ) مقصودًا به الماضي أو الأمر، والمكسورة لا تشبه إلا الأمر.

وأختم القول في هذه المسألة، بما قاله الصبان في هذا الشأن: "أعملوا (أنَّ) المفتوحة وأهملوا المكسورة غالبًا، وكان اللائق التسوية أو العكس؛ لئلا يلزم مزية الفرع عن الأصل. وحاصل الجواب أنَّ الفرع قد يميز على الأصل لمعنى فيه لا يوجد في الأصل"[2].

وعليه فالبحث في أساليب العربية يُسفر عن أنه هناك فروع تميزت على أصولها، بل وفي بعض الأحيان حُملت أصولها عليها.

٦- العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي فلا يدخل عليه ما يُزيل أثره:

العوامل على ضربين: عامل لفظي، وهو إما فعل، وإما حرف. وعامل معنوي لا حظ للسان فيه، ومنه عامل الرفع في المبتدأ، وهو الابتداء، ويُقصد به التعرية من العوامل، وعامل الرفع في الفعل المضارع، فالعامل فيه معنوي، وهو تجرده من الناصب والجازم[3].

وقد ترددت في كتب النحاة قاعدة (أن العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي)؛ فلا يدخل عليه ما يُزيله، يقول السهيلي:" فقد اشترك الفاعل والمبتدأ في استحقاق الرفع، إلا أن العامل في الفاعل لفظي فلا يدخل عليه ما يزيله؛ لأن العامل اللفظي أقوى من المعنوي؛ إذ هو متضمن اللفظ والمعنى جميعًا بخلاف المعنوي"[4].

---

١ شرح الكافية الشافية١/١٢٨.

٢ حاشية الصبان ١/٤٢٩.

٣ شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٤٥.

٤ نتائج الفكر ص٣١٢.

وعليه فإنه يبطل الرفع في المبتدأ بدخول عامل لفظي كـ (إنَّ) وأخواتها، و(كان) وأخواتها، ويبطل رفع الفعل المضارع بدخول عوامل النصب والجزم وهي عوامل لفظية.

وقد اعتمد النحاة على هذه القاعدة في توجيه العديد من الأحكام، فردوا به المذهب الكوفي الذي ينُص على أن المفعول معه منصوب على الخلاف، معتلين بأن الأولى إحالة العامل على اللفظي، مالم يضطر إلى المعنوي؛ لأن العامل اللفظي أقوى[١].

فقولهم يوميء بأنه إذا اجتمع عاملان لفظي ومعنوي فالأولى إعمال اللفظي؛ لأنه لا يجوز إعمال المعنوي، وترك العامل اللفظي مُهيِّئًا للعمل[٢] .

وهذا الذي نصَّ عليه النحاة من أنه لا عمل للعامل المعنوي مع وجود اللفظي لا يتوافق مع ما ذهبوا إليه من أن الابتداء يعمل في موضع اسم (لا)، بدليل جواز الاتباع بالرفع حملًا على الموضع، وذلك نحو: لا أحد فيها خيرًا من زيد، بنصب (خير) ورفعه، كما أن للابتداء عملًا في موضع المجرور ب(من) في: هل من رجل في الدار[٣] .

ففي الإجراء على الموضع–وهو كثير في العربية– إعمال للعامل المعنوي مع وجود عامل لفظي مهيئ للعمل.

١ التذييل والتكميل ١٨٣/٤، وشرح شذور الذهب للجوجري ٤٤٤/٢.

٢ المقاصد الشافية للشاطبي ٦٩/٢، وشرح أبيات مغني اللبيب ١٣٢/٣.

٣ التذييل والتكميل ٣٠١/٥، والمقاصد الشافية٤٣٤/٢.

ثانيًا: من القواعد المتفرقة :

١ –النحو صناعة لفظية:

تناقل بعض علماء النحو في كتبهم عبارة (النحو صناعة لفظية)، واعتمدوا عليها في توجيهاتهم النحوية في المسائل التي يتجاذب فيها الإعراب والمعنى.

يقول الأنباري في ردِّ ما قاله الكوفيّون من أن الاسم مشتق من (الوسم)؛ لأنه يراد به العلامة، والاسم وسم على المسمى، وعلامة عليه بقوله:" هذا وإن كان صحيحًا من جهة المعنى، إلا أنه فاسد من جهة اللفظ، وهذه الصناعة لفظية، فلا بد فيها من مراعاة اللفظ"[١].

ففي نص الأنباري دلالة واضحة على الحكم بأن الصناعة النحوية لفظية، خاصة أن ما ذهب إليه الكوفيون أقرب للمعنى اللغوي المراد من وضع الاسم كعلامة على المسمى.

فقوله ينبغي أن يُقيد بأن النحو صناعة يراعى فيها اللفظ كما يُراعى فيها المعنى. بل إن الكلام المعبر به ينبغي أن يكون استجابة للمعنى.

كما ذكر الشاطبي–أيضًا– أن عناية النحاة تكون أولًا باللفظ، وذلك في حديثه عن الحد الذي يضعه النحاة للمصطلح النحوي، حيث يقول: "وتعريف النحاة بالأمر المعنوي إنما يكون مقيدًا باللفظ؛ لأن نظرهم بالقصد الأول في اللفظ، وبالقصد الثاني في المعنى، فما عرفوه بماله من جهة المعنى أرادوا أن يعرفوه بما له من جهة اللفظ، ولما كان التعريف بما له اللفظ أقرب إلى القصد النحوي... اجتزأ الناظم –رحمه الله–به"[٢].

---

١ الإنصاف ٩/١.

٢ المقاصد الشافية ٤٣/١.

ومنه ما قاله في أسماء الإشارة من أن الكلام في وضع هذه الأدوات لمن يعقل أو لما لا يعقل كلام في وضع لغوي، لا تعلق له بالنحو، وأن كلامهم في معاني الألفاظ في الغالب، يجري مجرى ضبط القوانين[١].

ولا أجد توافقًا بين قوله السابق وما قاله في كتابه الموافقات:" إن سيبويه وإن تكلم في النحو، فقد نبه في كلامه على مقاصد العرب، وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ونحو ذلك"[٢].

ولا شك في عناية سيبويه –وهو واضع علم النحو– بالمعنى فهي شائعة في كتابه، واضحة لا تحتاج إلى إبراز أو توضيح، ويظهر هذا جليًّا في باب الاستقامة من الكلام[٣].

"وقد تقتضي القاعدة أحد الوجوه، ولكنَّ المعنى يتطلب الوجه الآخر فيجري بموجبه، من ذلك أن العامل في باب التنازع هو الذي يلي المعمول لقرب جواره، غير أن سيبويه لم يعمل بهذه القاعدة في توجيه قول امرئ ألقيس[٤]:

فَلو أَنَّما أَسْعَى لأدنى مَعِيشَةٍ ... كَفانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَليلٌ من المالِ

فإنما أعمل الفعل الأول، وهو (كفاني)، ورفع (قليل)؛ لأنه لم يجعل القليل مطلوبًا، والتقدير: فلو أنما أسعى لأدنى معيشة، لكفاني القليل من المال، واقتصرت عليه، ولم أطلب الملك. ولو أعمل الثاني الذي هو (أطلب)، ونصب

---

١ المقاصد الشافية ٤٠٥/١.

٢ الموافقات ٥٤/٥.

٣الكتاب ٢٥/١.

٤ البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص١٣٩، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٩٦/١، و اللباب للعكبري ص٢٥٦.

به (قليلًا) كان الكلام فاسدًا"[1].

وكلام الشاطبي الذي ينص فيه على أن النحوي لا علاقة له بما وضعت له الأداة في أصل اللغة غريب، فكتب النحاة مليئة ببيان معاني الأدوات والحروف، وقد بنوا على هذه المعاني قواعدهم وأعاريبهم، ك(السين، وسوف، وحتى، وحروف المضارعة)، وغيرها.

يقول السيرافي: " وقد ذكر سيبويه المحال في موضعين؛ فقال في أحدهما: " وأما المحال فأن تنقض أول كلامك، فتقول: أتيتك غدا، و سآتيك أمس"[2] .وما وُصف نحو: (سآتيك أمس) بالمحال إلا لفساد المعنى.

وباستقراء كتب النحو نجد أن من النحاة من أطلق اللفظ في التعبير عن أن النحو صناعة لفظية، ومنهم من توسط فقال: إنها صناعة يجب فيها مراعاة المعنى كما يجب مراعاة اللفظ. وعناية النحاة بالمعنى لها صور عديدة، ومنها ما يلي:

أ-كان ابن جني رائدًا للنحاة في التعبير عن أهمية العناية بالمعنى، وتقديمها على العناية باللفظ، فقد نص على أن الإعراب الذي هو أساس علم النحو إنما هو إبانة عن المعنى باللفظ، كما أكد على أن العرب وإن كانت تعنى بألفاظها فتصلحها، فالمعاني أقوى عندها، وأكرم عليها، وأفخم قدرًا في نفوسها [3].

وقد تنوعت أقوال النحاة في التعبير عن وجوب مراعاة المعنى، فهذا أبو حيان ينص على أن صرف التغيير إلى جانب اللفظ أولى من صرفه إلى المعنى؛ لأن المحافظة على المعنى أولى، وليست الألفاظ كذلك لأنها خديمة

---

١ منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي ص٢٢٥.

٢ شرح الكتاب للسيرافي ١٨٨/١.

٣ الخصائص ٣٦/١، ٢١٦/١.

للمعاني[١].

وكتابه مليء بالعبارات التي تؤكد على وجوب الاعتناء بالمعنى وتغليب رعيه إذا كانت رعاية اللفظ تخل بالمعنى، فإن لم تخل مراعاة اللفظ بالمعنى روعي كلاهما[٢].

كما يقول ابن هشام في باب(ذكر الجهات التي يدخل على المعرب الاعتراض من جهتها:"الجهة الأولى: أن يُراعى ما يقتضيه ظاهر الصناعة، ولا يُراعى المعنى، وكثيرًا ما تزل الأقدام بسبب ذلك"[٣].

ومن الصور التي ذكرها ابن هشام التي تؤكد وجوب تقديم مراعاة المعنى على اللفظ، إعراب (أن نفعل) في قول الله تعالى:﴿ أَصَلَوٰتُكَ تَأۡمُرُكَ أَن نَّتۡرُكَ مَا يَعۡبُدُ ءَابَاؤُنَآ أَوۡ أَن نَّفۡعَلَ فِيٓ أَمۡوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُاْ﴾[٤]، فالصناعة اللفظية تقتضي عطف (أن نفعل) على (أن نترك) لموافقة المعطوف للمعطوف عليه في اللفظ، لكن المعنى يأباه؛ لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاءون، ولكنه عطف على مفعول (ترك)، وهو الاسم الموصول(ما)، فيكون المعنى: أن نترك أن نفعل[٥]. وقد نص ابن هشام بعد هذا الباب على أن تقديم مراعاة المعنى لا تعني عدم اعتبار اللفظ، ولكن إذا لم يمكن اجتماع سلامة المعنى واستقامة اللفظ، نلجأ إلى التأويل والتقدير الذي يضمن سلامة اللفظ[٦]، وبذلك تحصل الموازنة بين المعنى والصنعة.

---

١ التذييل ١٠٣/١.

٢ التذييل ٩٤/٦.

٣ مغني اللبيب ٨/٦.

٤ من الآية من سورة هود.

٥ مغني اللبيب١٤/٦.

٦ مغني اللبيب٤٨/٦.

ب–في باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، إذا تقدم على الاستفهام أحد المفعولين، نحو:"علمت زيدًا أبو من هو "جاز أن ينصب باتفاق؛ لأن العامل مسلط عليه، واختلفوا في رفعه فأجاز ذلك سيبويه[1]، وإن كان المختار عنده النصب؛ وذلك لأنه من حيث المعنى مستفهم عنه، وليس كونه مستفهمًا عنه في المعنى علة موجبة للتعليق، ويرى ابن عصفور أن الأولى التعليق، قال: لأن الاعتناء بالمعاني أولى وآكد عندهم[2].

وقد رد عليه أبو حيان بأن ما ذكره لا يعد تعليلًا لترجيح التعليق، وقد كان ردُّه يؤكد اهتمام النحاة بالاعتناء بالمعنى وتقديمه على اللفظ، حيث يقول:" لأن معنى قولهم إن الاعتناء بجهة المعنى آكد: أنه إذا كانت رعاية اللفظ تخل بالمعنى، وكانت رعاية المعنى تخل بجهة اللفظ، غلب رعي المعنى، أما إذا كان رعي اللفظ لا يخل بشيء من جهة المعنى أصلا كمسألتنا، وكان رعي المعنى يخل بجهة اللفظ – فلا ينبغي أن يراعى المعنى أصلا ويترك اللفظ"[3].

وهذا النص يدل على أن الاعتناء بالمعنى هو الذي يقود الإعراب ويوجهه، ويأتي بعد ذلك الاعتناء باللفظ إذا كان هذا الاعتناء لا يمس استقامة المعنى.

ج–اختلف النحاة في نوع (ما) في قوله تعالى: ﴿ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾[4]، فمنهم من ذهب إلى أنها زائدة، أي: يؤمنون قليلًا، ومنهم من يرى أنها مصدرية[5]، ومنهم من يرى أنها نافية، وهو ضعيف من حيث الصناعة

١ الكتاب ٢٣٩/١.

٢ شرح الجمل لابن عصفور ٣٠١/١.

٣ التذييل والتكميل ٩٤/٦.

٤ من الآية ٨٨من سورة البقرة.

٥ إيضاح الوقف والابتداء ٣٠٠/١.

النحوية[١]؛ لأن ما بعد (ما) لا يعمل فيما قبلها، وعلى الرغم من ضعفه فقد قواه ابن الحاجب وغيره من النحاة من حيث المعنى حيث يقول: " وهذا الوجه أقعد في المعنى"[٢]، ولذلك فقد حاولوا تخريجه على وجوه من التأويل ليوافق قواعد النحو، فمنهم من جعله وصفًا لمصدر محذوف، ومنهم من قاس (ما) على (لن) في جواز تقديم معمول ما بعدها عليها، أو أن يكون(قليلًا) حالًا من فعل محذوف دل عليه ما قبله[٣].

د–في إعراب (مذ، ومنذ) إذا ارتفع ما بعدهما، فهما يكونان اسمين، وقد اختلف النحاة في إعرابهما:

–أن يكونا مبتدأين، وما بعدهما خبر لهما، وهو مذهب الفارسي[٤]، ونسبه الشاطبي لابن مالك. وعليه فيكون تقدير: ما رأيته منذ يومان (أمد ذلك يومان)[٥].

–هما ظرفان خبران للمرفوع بعدهما، فيكون التقدير: بيني وبين لقائه أو رؤيته يومان، وهو منسوب للزجاجي[٦].

وقد رجح الشاطبي بين المذهبين ترجيحًا يعتمد على تقديم الاعتناء

---

١ التبيان في إعراب القرآن ٩٠/١.

٢ أمالي ابن الحاجب٢١٥/١.

٣ أمالي ابن الحاجب ٢١٤/١.

٤ التعليقة ٢٢٨/٢.

٥ المقاصد الشافية للشاطبي ٦٧٩/٣، وينظر رأي ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٨١٤/٢.

٦ المقاصد الشافية للشاطبي ٦٧٩/٣، ولكن ما نص عليه الزجاجي في أماليه ص١٤٥ يفيد يفيد غير ذلك:" ولكنه على تقدير قولك: ما رأيته، ثم يقول لك القائل كم مدة ذلك؟ فتقول: يومان، أي: مدة ذلك يومان".

بالمعنى على الاعتناء باللفظ، فقد رجح الرأي القائل بأنهما مبتدآن وما بعدهما خبر؛ معلِّلًا بأن تقدير الكلام: ما رأيته مذ يومان: أمد ذلك يومان، أفضل من جعلهما ظرفين.

فقد اختار الشاطبي مذهب الفارسي على الرغم من أن قوانين الصناعة تعضد مذهب الزجاجي؛ فوقوع الظرف أول الجملة على أنه خبر مقدم كثير في اللغة، بخلاف وقوع المبتدأ اسم نكرة غير متصرف، فإنه قليل.

وقد علق بقوله:" فلا ضرر إذا كان اللفظ سائغًا سهل المأخذ، والمعنى قويًّا، ومن قاعدة سيبويه: الاعتبار بالمعنى، وإن ضعف حكم اللفظ، وقد يهمل جانب اللفظ محافظة على المعنى، وهو مذهب المحققين"[1].

وخير ما أختم به الكلام في تجاذب الصناعة النحوية والمعنى ما قاله ابن جني:"وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين، هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه. فمتى اعتورا كلامًا ما أمسكت بعروة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب"[2].

وعليه فالذي أطمئن إليه أن النحو وإن كان صناعة لفظية فتلك الصناعة لابد وأن تكون موافقة للمعنى المراد، فوضع قواعد اللغة لايمكن أن يكون معتمدًا على مراعاة المبنى دون المعنى، فاستقامة المعنى مقدم عن مراعاة اللفظ، وكثير من الأساليب العربية فيها خروج عن الترتيب والوضع المألوف للجملة وذلك لمراعاة معنى معين، كما في حالات التقديم والتأخير والحذف.

١ المقاصد الشافية ٦٨٣/٣.

٢ الخصائص ٢٥٨/٣.

٢-اجتماع علامتي تأنيث في كلمة واحدة :

درج النحاة في كتبهم على ذكر قانون ينص على أنه (لا تجتمع علامتا تأنيث في كلمة واحدة).

فقد اعتمد عليه السيرافي، والسهيلي، والأنباري[١] ، وغيرهم العديد من النحاة المتأخرين في توجيهاتهم النحوية. يقول السهيلي:" (فيفاة) بالقصر وليست ألفها للتأنيث؛ إذ لا يجمع بين علامتي تأنيث، فهي إذًا من باب (أرطاة)، ونحوها"[٢].

كما يقول الأنباري في علة حذف (تاء) التأنيث في النسب إلى (مكة): " إنها إنما حذفت؛ لئلا يؤدي إلى الجمع بين تاءي التأنيث في النسب إلى المؤنث إذا كان المنسوب مؤنثًا"[٣].

وأرى أن اجتماع علامتي تأنيث لا مانع منه إن لم يؤد إلى تنافر وثقل في اللفظ، ويدل على جواز ذلك اجتماع علامتي تأنيث فيما هو كالكلمة الواحدة نحو: إحدى عشرة، وقد احتج النحاة بأن علامتيه مختلفتا اللفظ والمعنى[٤]، وأرى أن هذا المعنى هو سبب المنع الذي ينبغي أن يكون، فاجتماع علامتي تأنيث متفقتي اللفظ هو المرفوض؛ لأنه يؤدي إلى وقوع تنافر في اللفظ لا حاجة له؛ فإحدى العلامتين قد أدت الغرض المطلوب، أما اجتماع علامتين مختلفتي اللفظ فلا مانع منه–وإن قل لأنه لا حاجة إلى اجتماع علامتين بمعنى واحد– لانَّ اجتماعهما لم يؤدِّ إلى وقوع تنافر.

أما اجتماعهما في (اثنتا عشرة) بلفظ واحد فذلك لأن انضمام (عشرة)

---

١ شرح الكتاب للسيرافي ١٤٤/٤، والروض الأنف ٥٨/٣، وأسرار العربية ص٢٥٨.

٢ الروض الأنف ٥٨/٣.

٣ أسرار العربية ص٢٥٨.

٤ تمهيد القواعد٢٤٢٧/٥.

إلى الصدر بمنزلة المضاف إليه من المضاف، من حيث إنه قام مقام النون في (اثنان)[١].

وقد تكرر هذا المعنى في كتب النحاة، يقول ناظر الجيش: " وقد استثقل اجتماع علامتي تأنيث في ثلاثة عشر ونحوه؛ لأنهما بلفظ واحد"[٢].

ومنه ما حكاه سيبويه:" وتلحق رابعة لا زيادة في الحرف غيرها لغير التأنيث، فيكون على (فَعْلَى)، نحو: علقى، وتترى، وأرطى. ولا نعلمه جاء وصفًا إلا بالهاء. قالوا: ناقة حلباة ركباة.....ولا يكون (فَعْلَى) والألف لغير التأنيث، إلا أن بعضهم قال: بهماة واحدة، وليس هذا بالمعروف، كما قالوا: فَعْلَاة بالهاء صفة، نحو: امرأة سعلاة ورجل عزهاة"[٣].

وقد احتج السيرافي على من اعترض على هذه القاعدة باجتماع علامتي تأنيث في (حبليات)، بأن (الياء) ليست علمًا على التأنيث [٤]، في حين أن ابن يعيش قد علل قلب الهمزة (واوًا) في تثنية الممدود إن كانت همزته للتأنيث، ولم تقلب (ياء) في نحو: (حمراء/ حمراوان)، بأن الذي دعاهم إلى القلب فيه الفرار من علامتي تأنيث؛ لأن الياء مما يؤنث بها في نحو: اذهبي، فعدلوا عنها إلى الواو؛ لأنها لا تكون للتأنيث[٥].

كما رد أبو حيان على اعتراض الجمهور على من قال: إن (الياء) في: (تقومين) حرف تأنيث لا موضع لها من الإعراب بأن الياء لم تثبت علامة تأنيث في غير هذا الموضع بقوله:" أمَّا قولهم: (إن الياء لم تثبت علامة

١ الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢٧١/١.

٢ تمهيد القواعد ٢٤٢٧/٥.

٣ الكتاب ٢٥٥/٤.

٤ شرح الكتاب للسيرافي ١٤٤/٤.

٥ شرح المفصل لابن يعيش ٢٠٢/٣.

التأنيث في غير هذا الموضع) فإنه يرد بقولهم للمذكر (هذا)وللمؤنث (هذي)"[١].

وقد أجمع النحاة على أن الفاعل المؤنث يؤنث له الفعل بشروط، ويكون تأنيث الفعل الماضي بإلحاق تاء تأنيث ساكنة في آخره، والمضارع تاء متحركة في أوله، والتاء اللاحقة الفعل المضارع وإن كانت للخطاب ففيها دلالة على تأنيث الفاعل، يقول ابن مالك:"وكل ما لزم في الماضي المسند إليه "فعلت" لزم في المضارع المسند إليه "تفعل".فإن المقصود من التاءين الدلالة على تأنيث الفاعل"[٢].

ويدل على أن (تاء) الخطاب اللاحقة للفعل المضارع المسند إلى مؤنث فيها معنى التأنيث، أنهم لا يجمعون بينها وبين (التاء) الساكنة في آخره، فلا يُقال: تقومت.

وقد علق النحاة على الجمع بين (تاء) التأنيث اللاحقة للمضارع في أوله، و(نون) النسوة في آخره، يقول ابن خالويه:" فإن سأل سائل: لم جمعت في فعل واحد بين علامتي تأكيد وأنت لا تجمع بين علامتي التأنيث في فعل نحو قوله عز وجل: ﴿ وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ أَوۡلَٰدَهُنَّ﴾[٣]: فلا تقول ترضعن؟ فالجواب في ذلك أن العلامتين إذا دخلتا لمعنيين مختلفين لم يعق الجمع بينهما"[٤] .

كما أشار إليه الإمام السخاوي في حديثه عن القراءات الواردة في قول الله تعالى:﴿ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ مِنۡهُ﴾[٥]، حيث يقول:"وقرئ (تكاد) بالتاء

١ التذييل والتكميل ١٤٣/٢.
٢ شرح الكافية الشافية ٥٩٩/٢.
٣ من الآية ٢٣٣من سورة البقرة.
٤ إعراب ثلاثين سورة ص١٧١.
٥ من الآية٩٠ من سورة مريم.

والياء، و (يتفطرن) و (تنفطرن)[1]، فجمع بين علامتي تأنيث، تاء المضارعة، ونون (يتفطرن) ومثله: الإبل تتشممن"[2].

وأرى أن فيه خلطًا بين علم التأنيث والضمير، ف(التاء) لحقت الفعل المضارع؛ لأن الفاعل مؤنث، وهو ضمير جماعة الإناث، كما تلحقه إذا كان الفاعل اسمًا ظاهرًا مؤنثًا، ولكن هذا لا يمنع أنه اجتمع دليلان على التأنيث فيما هو كالكلمة الواحدة، يقول الشيخ خالد الأزهري في (حبليات): "وخصت بالقلب إلى الياء لأن الياء يؤنث بها كـ: تقومين"[3]

وعلى الرغم مما قاله ابن خالويه في تعليقه على قراءة (تتفطرن):" هذا حرف نادر؛ لأن العرب لم تجمع بين علامتي تأنيث، لا يُقال للنساء: تقُمن، ولكن: يقُمن، والوالدات يُرضعن، ولا يُقال: تُرضعن، وكان أبو عمر الزاهد روى في نوادر ابن الأعرابي: الإبل تَسمن، فأنكرناه، فقد قواه الآن هذا"[4].

فقد ورد اجتماعهما في القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى:﴿ فَلاَ تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ﴾[5]، وقوله أيضًا:﴿إِن كُنتُنَّ تُرِدنَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنيَا﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿ فَإِمَّا

١ قرأ ابن كثير وابن عامر وحمزة (تكاد) بالتاء، (يتفطرن) بالياء وبعدها تاء، وكذلك حفص عن عاصم إلا في رواية هبيرة عنه (ينفطرن) بالنون مثل أبي عمرو، وقرأ نافع والكسائي {يكاد} بالياء {يتفطرن} بياء وتاء، وقرأ أبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر(تكاد) بالتاء، و(ينفطرن) بالنون. يُنظر: السبعة في القراءات ص٥٨٠.

٢ تفسير القرآن العظيم للسخاوي ٢٨١/٢.

٣ شرح التصريح على التوضيح٥١٣/٣.

٤ مختصر في شواذ القرآن ص١٣٤، ١٣٥.

٥ من الآية ٣٢ من سورة الأحزاب.

٦ من الآية ٢٨من سورة الأحزاب.

فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلبَشَرِ أَحَدًا﴾[١].

والذي أطمئن إليه أن جواز نحو: تتفطرن، وتخضعن، وعدم جواز: تقومت، يومئ بأن الكراهة مرتبطة باجتماع علامتي تأنيث بلفظ واحد في كلمة واحدة.

٣- الإشباع بابه الضرورة:

من قواعد التوجيه التي اعتمد عليها النحاة في ترجيح رأي أو ردِّ آخر: (الإشباع خلاف القياس، وهو شاذ، وبابه الشعر للضرورة).

فقد رد بها أبو البركات الأنباري، والعكبري رأي الإمام المازني الذي ينص على أن الأسماء الستة معربة بالحركات، ولما أريد تمكينها، أُشبعت فنشأت عنها الحروف[٢].

يقول الأنباري:"وهذا القول ظاهر الفساد؛ لأن إشباع الحركات إنما يكون في ضرورة الشعر كما أنشدوه من الأبيات، وأما في حال اختيار الكلام فلا يجوز ذلك بالإجماع"[٣].

والإشباع ما هو إلا عبارة عن الحروف المتولدة من إشباع الحركات، وقد ورد ذلك كثيرًا في القرآن الكريم، وفي كلام العرب، ومنه ما يلي:

أ-(التاء) من الضمائر البارزة المتصلة، يشترك فيها المتكلم والمخاطب، وضمها متلوّة ب(ميم) ساكنة أو مضمومة باختلاس أو إشباع دليل ذكور مخاطبين، وقد نص ابن مالك على أن الإشباع هو الأصل والأكثر في الاستعمال، بل إنه إذا ولي الميم ضمير منصوب فالإشباع لازم، وبه جاء

١ من الآية ٢٦ من سورة مريم.

٢ التبيين عن مذاهب النحويين ص١٩٨.

٣ الإنصاف ٢٧/١.

القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَقَد رَأَيتُمُوهُ وَأَنتُم تَنظُرُونَ﴾[1].

ب-ورد الإشباع كثيرًا في كتاب (الخصائص) لابن جني تفسيرًا لزيادة حرف مد مناسب لحركة الحرف، ومنه ما ذكره فيما ورد عن العرب في لفظ (دانق): دانِق، ودانَق كخاتم وخاتم، ويقول:"وإن شئت قلت: لما كسر فصار إلى دوانق أشبع الكسرة فصار: دوانيق"[2].

كما ذكر العديد من الألفاظ التي تثبت ورود الإشباع في النثر، وعدم اقتصاره على الشعر، وذلك تحت عنوان (مطل الحركات)، فجعل منه ما حكاه عن أبي علي أن أحمد بن يحيى "حكى: خذه من حيث وليسا، قال: وهو إشباع ليس. وذهب إلى مثل ذلك في قولهم: (آمين)، وقال: هو إشباع فتحة الهمزة من (أمين)، وجعل من إشباع الكسرة ومطلها ما جاء عنهم من الصياريف، والمطافيل، والجلاعيد"[3].

كما أنه قد جعل له وجهًا ودلالة، وذلك في حديثه عن قراءة الحسن قوله تعالى: ﴿ سَأُورِيكُم دَارَ ٱلفَـٰسِقِينَ﴾[4]، حيث يقول:" ظاهر هذه القراءة مردود، لأنه سأفعلكم من رأيت، وأصله سأرئيكم، ثم خففت الهمزة بحذفها وإلقاء حركتها على الراء، فصارت سأريكم. قالوا: وإذا لا وجه لها"[5].

ثم عقب على ذلك بأنه قد يكون لقراءة الحسن وجه في العربية بعد أن وصفه بأنه مأثور عنه فصاحته وقوة إعرابه، وهو أن يكون الأصل: سأريكم، ثم أشبع ضمة الهمزة فأنشأ عنها (واوًا)، فصارت: سأوريكم، وفسره بأنه من

---

١ من الآية ١٤٣ من سورة آل عمران.

٢ الخصائص ١٢١/٣.

٣ الخصائص ١٢٥/٣.

٤ من الآية ١٤٥ من سورة الأعراف.

٥ المحتسب ٣٧٠/١.

الإشباع الذي تنشأ عنه الحروف، كما نص على أنه له نظائر في العربية مما يجعل رد قراءته غير مقبول.

كما ذكر نكتة تفسيرية لإشباع الحركة فى هذا الموضع، وهي أنه موضع وعيد وإغلاظ فمكن الصوت فيه وزاد إشباعه واعتماده، فألحقت الواو فيه[١].

وعلى الرغم من أنه قد خصه في كتابه المحتسب بأنه خاص بالضرورة، وقلما يجئ في النثر، فقد وصفه في موضع آخر من نفس الكتاب بقوله:" وقد جاء من هذا الإشباع الذي تنشأ عنه الحروف شئ صالح نثرًا ونظمًا، فمن المنثور قولهم: بينا زيد قائم جاء عمرو، إنما يراد بين أوقات زيد قائم جاء فلان، فأشبع الفتحة، فأنشأ عنها ألفًا"[٢].

ج–قد فسر به الزمخشري قراءة حمزة [٣] قوله تعالى: ﴿ لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخۡشَىٰ﴾[٤]بالجزم على الجواب بأنه قد تكون الألف زائدة للإطلاق من أجل الفاصلة ، وشبهه بقوله تعالى:﴿ فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا﴾[٥]، وقوله أيضًا: ﴿ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا﴾[٦]، كما أجاز أن تكون (لا) في قوله تعالى: ﴿سَنُقۡرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ﴾[٧] للنهي، والألف مزيدة للفاصلة[٨]. وما الألف المزيدة

---

١ المحتسب ١/٣٧١.

٢ المحتسب ١/٣٧٠.

٣ قرأ حمزة: (لا تخف دركا، ولا تخشى) بجزم الفاء على النهي وسقطت الألف لسكونها وسكون الفاء، وقوله {ولا تخشى} رفع على الاستئناف، وقرأ الباقون {لا تخاف دركا} بالرفع على الخبر. (حجة القراءات لابن زنجلة. ص٤٥٩).

٤ من الآية ٧٧من سورة طه.

٥ من الآية ٦٧من سورة الأحزاب.

٦ من الآية ١٠ من سورة الأحزاب.

٧ الآية ٦ من سورة الأعلى.

٨ الكشاف ٤/٧٣٩.

للإطلاق أو الفاصلة إلا صورة من صور الإشباع.

ويروقني ما قاله ابن مالك في حديثه عن قول: (آن فعلت) بالمد، فإنه قلب (أنا)، فهو يرى أنه لا ينبغي أن يكون من الإشباع، ونصه في هذا الشأن: " لأن الإشباع لا يكون غالبًا إلا في الضرورة"[1].

فاستخدامه لفظ (غالبًا) يوحي بإقراره أن الإشباع لا يقتصر على الضرورة.

٤- التمييز هو الفاعل في المعنى:

اعتمد السهيلي على هذه القاعدة في ردِّه لما نص عليه الزجاجي من إعراب "(أحصى) في قوله تعالى: ﴿أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾[2] اسمًا في موضع رفع على خبر المبتدأ، وأمدًا: تمييز، فهذا لا يصح؛ لأن التمييز هو الفاعل في المعنى، فإذا قلت: أيهم أعلم أبًا، فالأب هو العالم"[3].

كما اعتمد عليها أبو البركات الأنباري في مسألة (القول في تقديم التمييز إذا كان العامل فعلًا متصرفًا)، وذلك في الاستدلال لمذهب البصريين الذي يقضي بمنع تقديم التمييز في هذا الموضع اعتلالًا بأنه الفاعل في المعنى[4].

وهذه القاعدة لا تصدق دلالتها على كل ما يُعرب تمييزًا، فليس كل ما يُعرب تمييزًا والعامل فيه فعل متصرف يكون فاعلًا في المعنى، ومن ذلك:

١-قوله تعالى: ﴿ وفجرنا الأرض عيونا﴾[5]، ف(عيونًا) تمييز محول عن مفعول

---

١ شرح التسهيل لابن مالك ١٤٢/١.

٢ من الآية١٢ من سورة الكهف.

٣ معاني القرآن ٢٧١/٣، والروض الأنف ١٦٤/٣.

٤ الإنصاف٦٨٢/٢، ٦٨٤.

٥ من الآية١٢ من سورة القمر.

مفعول به، فالعامل هنا فعل متصرف، والتمييز ليس فاعلًا في المعنى.

٢–قوله تعالى: ﴿ وَسِعَ كُلَّ شَيۡءٍ عِلۡمٗا﴾[١] ، ف(علمًا) هنا تمييز محول عن مفعول، ومعناه: وسع ربنا علم كل شيء.

وقد ذكر ابن الحاجب هذه القاعدةبصيغة أخرى، حيث يقول في أماليه:" التمييز من أفعل التفضيل لا يكون إلا فاعلًا في المعنى.....يمتنع أن يكون (أمدًا) تمييزًا عن أحصى؛ لأن التمييز من أفعل التفضيل لا يكون إلا فاعلًا في المعنى للفعل المأخوذ منه أفعل"[٢].

أقول: إن هذه القاعدة لا يُستساغ الإستدلال بها على منع تقديم التمييز على عامله؛ لأنها لا تصدق دلالتها على جميع التراكيب، والأساليب العربية، ولكن ما أراه مقبولًا أن تقديم التمييز فيه تقديم للمُفسِّر على المُفَسَّر، وهذا يُفقد الغرض الذي جيء به من أجله، فالمعتاد الإتيان بالمبهم أولًا ثم تفسيره، وهذا هو المعتاد في الأساليب والأبواب النحوية.

١ من الآية٩٨ من سورة طه.

٢ أمالي ابن الحاجب ٢٧٧/١.

المبحث الثاني

من قواعد التوجيه الصرفية

قواعد تتعلق ببنية الكلمة:

أولًا: الحذف الصرفي قد يكون معوضًا عنه، فيقوم حرف مقام الحرف المحذوف عوضًا عنه، وقد لا يُعوض، كما في حذف (الواو) من لغة، وأصلها: لغَوَة، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، وهو اسم حذفت لامه[١].

وقد وضع النحاة قوانين لضبط التعويض عن الحرف المحذوف، منها ما يتعلق بموضعه، فقد نص الأنباري على أن القياس فيما حذف منه لامه أن يعوض بالهمزة في أوله، وفيما حذف منه فاؤه أن يعوض بالهاء في آخره[٢]، ثم تتابع النحاة في الاحتكام لهذا القانون في آرائهم، حيث يقول العكبري: "وموضع البدل موضع المبدل منه، بخلاف العوض فإنه في غير موضع المعوض منه، كتعويضهم تاء التأنيث في: عدة وزنة، من فاء الكلمة التي هي (واو)"[٣].

كما يقول أيضًا:" إنَّا أجمعنا على أنَّ المحذوف قد عوض عنه في أوله، فوجب أن يكون المحذوف في آخره"[٤].

كل هذه النصوص وغيرها تدل على أن النحاة وضعوا قانونًا ينص على أن العوض لا يكون في موضع المعوض عنه[٥].

ولكن مع استقراء كتب النحاة، وتتبع المحذوف المعوض عنه في لغة العرب، نجد أن هذه القاعدة تنخرم في العديد من المواضع، ومنها ما يلي:

---

١ مجالس العلماء للزجاجي ص٧.

٢ الإنصاف ١/١٠.

٣ اللباب في علل البناء والإعراب ٢/٢٨٤.

٤ مسائل خلافية في النحو ص٦٢.

٥ الكليات للكفوي ص٢٣١.

١-ما حذفت لامه وعوض عنها تاء التأنيث، وهو باب (سنة، ومائة، وضعة)، ويدل على أن (التاء) عوض عن اللام أنها تعاقبها. يقول ابن جني:" وأما ما حذفت لامه، وصار الزائد عوضًا منها فكثير. منه باب سنة ومائة ورئة، وفئة، وعضة، وضعة. فهذا ونحوه مما حذفت لامه وعوض منها تاء التأنيث "[١].

فالعوض هنا في هذا الباب في موضع المعوض عنه، مما يؤكد عدم اطراد ما ذكره النحاة من أن طريقة العرب إذا حذفوا من آخر الكلمة عوضوا في أولها، وإذا حذفوا من آخرها عوضوا في أولها[٢].

٢-حذفوا الألف الثانية من مصدر الفعل (فاعل)، وعوّضوا الميم في أوله، وحذفوا الألف الواقعة قبل آخر حرف منه، وعوّضوا الهاء في آخره، ومصدره (مفاعلة)، وذلك نحو: حادث/ محادثة، وقاعدته مقاعدة، قاله سيبويه[٣].

٣-حذفوا العين من (أَنْوُق)، وعوّضوا الياء فصارت: أَيْنُق[٤].

٤-حكى سيبويه عن الخليل أن العرب في النسبة إلى: (شام، وتهامة) يقولون: شآمٍ، وتهآمٍ، فهم عوضوا الألف عن حذف إحدى ياءي النسب[٥].

٥-حذف الألف من مصدر الفعل (أفعل، واستفعل)، إذا كان معتل العين، وتعوض عنها تاء في آخره، وذلك على خلاف بين النحاة في الألف المحذوفة، أهي عين الفعل أم ألف المصدر؟

---

١ الخصائص ٢/٢٩٨.

٢ مسائل خلافية في النحو ص٦٢.

٣ الكتاب ٤/٨٠.

٤ الكتاب ٢/٢١١.

٥ الكتاب ٣/٣٣٧.

وذلك نحو: أقام: إقامة. يقول سيبويه: " باب ما لحقته هاء التأنيث عوضًا لما ذهب، وذلك قولك: أقمته إقامة، واستعنته استعانة"[١].

وغيرهم الكثير من النصوص التي تدل على أن العرب لم يلتزموا بالتعويض في غير موضع المعوض عنه، وهي كثيرة في الكتاب لسيبويه، ومنها: " والعوض قولهم: زنادقة وزناديق، وفرازنة وفرازين، حذفوا الياء وعوضوها الهاء. وقولهم: أسطاع يسطيع، وإنما هي: أطاع يطيع، زادوا السين عوضًا من ذهاب حركة العين من أفعل"[٢].

ومما سبق يلاحظ اختلاف مكان المحذوف والمعوض، وأرى أنه لا ضابط لموضع العوض إلا ما يضمن ضبط بنية الكلمة، وتعويض المحذوف بما يصلح اللفظ .

ثانيًا:وردت في كتب النحاة قاعدتا توجيه تتعلقان بحذف حرف من الكلمة إحداهما تعارض الأخرى، وهما:

الأولى: الزائد أولى بالحذف من الأصلي.

يقول ابن هشام:" بقاء الأصلي أولى من بقاء الزائد منبهًا على الأصل؛ إذ الأصل أقوى من دليله"[٣].

الثانية: ما دخل لمعنى أولى بالبقاء وإن كان زائدًا، فإذا اضطرّ إلى حذف بعض وإبقاء بعض، أبقى ماله مزية من حيث المعنى، دون النظر إلى أصالة الحرف أو زيادته.

يقول ابن عصفور:" لأن الزيادة لمعنى، فإبقاؤها أولى من إبقاء

١ الكتاب ٨٣/٤.

٢ الكتاب ٢٥/١.

٣ حاشيتان لابن هشام على ألفية ابن مالك٦٤٦/٢.

الأصل"[١].

القاعدة الأولى ذكرها الإمام الرضي، حيث يقول:" وإذا لم يكن من الحذف بد، فالزائد –إن وجد– كان أولى بالحذف من الأصلي"[٢].

وقد سبقه ابن جني إلى ذكر هذه القاعدة والاعتماد عليها في الاحتجاج، فقد نص على أن الزائد أولى بالحذف من الأصلي[٣] ، وقد اتخذ العديد من العلماء هذه القاعدة أصلًا اعتمدوا عليه في ترجيحاتهم كابن إياز وغيره[٤].

وسيبويه وإن لم يصرح بأن حذف الزائد أولى، لكن رأيه في بناء اسم المفعول من الفعل الثلاثي المعتل العين يُرجح هذا المعنى، فهو يرى أنه يكون بحذف (واو) مفعول، نحو: مصوغ، فالأصل: مصوْوُغ، فأسكنوا الواو الأولى، ثم حذفت (واو) مفعول؛ لأنه لا يلتقي ساكنان[٥].

ومفاد هذه القاعدة أن الزائد أولى بالحذف من الأصلي، وإن كان الزائد لمعنى، واستدلوا على ذلك بأنه إذا اجتمع في باب التصغير أصلي وزائد حذف الزائد، سواء أكان لمعنى أم لا؛ لأن حذفه لا يخل بأصل التركيب، والمحافظة على الأصول أولى[٦].

ومن ذلك قولهم في تصغير (مدحرج): دحيرج، و(محرنجم): حريجم، فحذفت (الميم)، وهي حرف زائد لمعنى، ولم يحذف الأصلي [٧].

---

١ الممتع ص٢٧١.

٢ شرح الشافية للرضي ٢٦١/١.

٣ المحتسب ٤١٨/١.

٤ شرح التعريف بضروري التصريف ص٦٠.

٥ الكتاب ٣٤٨/٤.

٦ المقاصد الشافية ٣٢٧/٩.

٧ شرح الشافية للرضي ٢٦١/١.

بل نجد بعض النحاة ينصون على أن من العرب من يحذف من الحروف الحرف الشبيه بالزائد في التصغير، وهو الحرف الأصلي الذي يكون من حروف (سألتمونيها)؛ فهو أولى بالحذف لشبهه بالزائد وإن كان أصليًا[1].

القاعدة الثانية ذكرها أبو بكر الأنباري في حديثه عن المحذوف من التاءين المبدوء بهما المضارع (تاء المضارعة، وتاء أصلية):" وذهب البصريون إلى أن المحذوف منهما التاء الأصلية، دون تاء المضارعةالزائدة...؛ لأن الزائدة دخلت لمعنى وهو المضارعة، والأصلية ما دخلت لمعنى؛ فلما وجب حذف إحداهما كان حذف ما لم يدخل لمعنى أولى"[2].

ولعل أبا البركات هنا يقصد بكلمة (الأصل) أنها وإن كانت كانت زائدة فهي من أصل البناء. يقول سيبويه: "وكانت الثانية أولى بالحذف لأنها هي التي تسكن وتدغم في قوله تعالى:﴿ فَٱدَّٰرَٰٔتُم فِيهَا﴾[3] ،و قوله: ﴿ وَٱزَّيَّنَت ﴾[4]، ﴾[4]، وهي التي يفعل بها ذلك في: يذكرون. فكما اعتلت هنا كذلك تحذف هناك"[5].

وقد استدل الأنباري بالعديد من الألفاظ التي حذف منها الأصلي، وبقي الزائد لمعنى. منها قول العرب في تصغير (منطلق): مطيلق، بإثبات الميم؛ لأن الميم جاءت لمعنى وهو الدلالة على اسم الفاعل، وأبقى النون؛ لأنها ما جاءت لمعنى[6].

---

١ شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢٠٥/١.

٢ الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٣٤/٢.

٣ من الآية ٧٢من سورة البقرة.

٤ من الآية ٢٤من سورة يونس.

٥ الكتاب ٤٧٦/٤.

٦ الإنصاف ٥٣٥/٢.

أقول: إن الموازنة هنا وقعت بين حرفين زائدين، وهذا لا ينطبق على قولهم في تصغير (مدحرج): دحيرج، و(محرنجم): حريجم، فحذفت (الميم)، وهي حرف زائد لمعنى، ولم يحذف الأصلي [١].

فلما وقعت الموازنة بين الأصلي والزائد–الذي جاء لمعنى على حد قولهم[٢]– حذف الزائد.

ولكن أبا حيان قد ذكر ما يخالف ذلك، وهو ما ورد من جمع العرب كلمة (أب) جمع مذكر سالم، فقالوا: أبون، وأبين، وقالوا في تثنيته: أبوان، وأصل (أبون): أبوون، فالتصريف أدى إلى حذف لام الكلمة (الواو) ؛ إذ التقت ساكنة مع (واو) الجمع[٣].

فهذا ظاهره يقتضي أنه قد اجتمع حرفان أصلي وزائد، فحذف الأصلي وبقي الزائد، ولكن يمكن تخريجه على أن اللفظ لم يُرد إلى أصله برد اللام، بل جمع على صورته (أب)، فصار: أبون.

ويؤيده ما قاله سيبويه في هذا الشأن:" وسألت الخليل، عن (أب) فقال: إن ألحقت به النون والزيادة التي قبلها قلت: أبون، وكذلك (أخ) تقول: أخون، لا تغير البناء"[٤].

وتعارض هاتين القاعدتان كان سببًا في اختلاف النحاة في المحذوف من نحو: مصوغ، حيث ذهب الأخفش إلى أن المحذوف (الواو) الأصلية، والوزن: مَفُول؛ لأن الزائدة لمعنى، فحذف الأصلية أولى[٥]. بينما ذهب سيبويه–

---

١ شرح الشافية للرضي ٢٦١/١.

٢ الانتصار لسيبويه على المبرد ص٢١٦، والمقاصد الشافية ٢٤٩/٧.

٣ التذييل والتكميل ٣٩/٣.

٤ الكتاب ٤٠٥/٣.

٥ المقتضب ١٠٠/١، وشرح التعريف ص٢٢٥.

كما سبق- إلى أن المحذوف (واو) مفعول؛ لأن حذف الزائد أولى[١].

وكذلك وقع الخلاف في المحذوف من مصدر (أقام)؛ فالمصدر منه (إقامة)، حذفت منه ألفًا؛ لالتقاء الساكنين، فسيبويه يرى أن المحذوف الألف الزائدة، فيكون الوزن: إِفَعْلَة؛ لأن الزائد أولى بالحذف، والأخفش يرى أن المحذوف الألف الأصلية عين الكلمة، والوزن: إفالة [٢]؛ لأن الزيادة لمعنى.

وقد أشار ابن ولّاد إلى أن بقاء ما له مزية يكون في الموازنة بين الحروف المزيدة، أما إذا كانت بين الأصلى والزائد فليس بأصل متبع، حيث يقول:" وأما قوله: إنه مخير في حذف أيهما شاء، فليس الأمر كذلك، إنما يحذف أيهما شاء إذا استوت الزيادتان كزيادة (قلنسوة)، فأما إذا كانت إحداهما أولى من الأخرى أبقينا التي هي أولى، كزيادة توجب في الكلمة معنى وأخرى للحشو.... واحتجاجه بألف (مبارك) ليس حجة؛ لأن كاف (مبارك) من الكلمة، فلذلك حذف الألف"[٣].

وقد كانت عبارات بعض النحاة في هذه المسألة جامعة بين القاعدتين مما يضمن اطرادها، يقول ابن إياز:" حذف الزائد أولى من حذف الأصل؛ إذ لم يخل الحذف بمعنى، والمحافظة على الأصول أولى"[٤].

بل نجد ابن ولّاد يرى أن الأصلي لا يحذف إلا إذا لم يكن في الكلمة حرف زائد، حيث يقول:"والأصلي لا يحذف إلا أن لا يكون في الكلمة زائد البتة، نحو: سُفَيْرِج، فإن كان فيها زائد كان أولى بالحذف، وإن كان الزائد لمعنى، نحو (ميم) مُحْرَنْجِم، تقول: حُرَيْجِم، فإن كان فيها زائدان أحدهما لمعنى

١ الكتاب ٣٤٨/٤.

٢ المنصف ص٢٩١.

٣ الانتصار لسيبويه ص٢٢٠.

٤ شرح التعريف بضروري التصريف ص٢٢٥.

أبقى الزائد الذي له معنى، وحذف الزائد الآخر"[١].

وليس أدلُّ على ذلك من حذف (واو) الجمع في نحو: أَطْوُن، بضم العين، والأصل: أَطْوُون حذفت (واو) الجمع لالتقائها ساكنة مع (الواو) الأصلية، وضمة ما قبلها[٢]، فالعرب قد حذفت (واو) الجمع، وحذفها أغلظ من حذف الحرف الأصلي[٣]. كما حذفت في النسب علامة التثنية والجمع، فقالت في: مؤمنون/مؤمني، كما حذفوا (ياء) فَعِيلَة، فقالوا في: جَمِيلَة/جَمَلِي[٤].

يقول ابن الوَّراق:" وإنما كان حذف الزائد أولى؛ لأن الأصل هو الذي بنيت عليه الكلمة، والزائد دخيل، فلما وجب حذف حرف من هذه الجملة، كان ما كان يزيد على الشيء أولى بالحذف من حذف ما كان من الأصل، لاعتماد الكلمة عليه"[٥].

أقول: الذي اهتديت إليه بعد هذا التطواف بين آراء النحاة في الموازنة بين الأصلي والزائد في المحذوف من الكلمة أن الأولى بالحذف ما يدل عليه شيء بعد حذفه، فالنحاة قد نصوا على أن المحذوف لابد له من قرينة تدل عليه بعد حذفه، فلو حذفنا الحرف ووجد ما يدل عليه– من تصريف للكلمة بإرجاعها إلى أصلها، أو حركة كالكسرة في قاضٍ– دون أن يخل حذفه بالمعنى فهو الأولى بالحذف، هذا إن كانت الموازنة بين الأصلي والزائد. أما إن كانت بين زائدين فالأولى بالبقاء ما له مزية من دلالة على معنى أو تقدم.

---

١ الانتصار ص٢١٦، ٢١٧.

٢ شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف ص١٥٥

٣ إيضاح الوقف والابتداء١/٢٨٠.

٤ تمهيد القواعد ٩/١٧٠٢.

٥ علل النحو لابن الورق ص٤٧٧.

الخاتمة

الحمد لله حمدًا كثيرا طيبًا مباركًا فيه. الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين، وبعد...

فقد استمدّ النحاة قواعد التوجيه من البيئة اللغوية، وكان اهتمامهم منصبًّا على طرد القاعدة وإخضاع الأساليب العربية لها، وبعد هذا التطواف بين كتب النحاة، وتتبع نماذج من هذه القواعد التي تزخر بها كتبهم، تبين لي ما يلي:

١-قواعد التوجيه هي قوانين وضعها النحاة إما لتقرير حكم، أو نفيه، أو للاستدلال على الحكم، وهي عامة تشمل جزئيات كثيرة تنتمي إلى أبواب مختلفة.

٢-تزخر كتب الأصول والخلاف النحوي بقواعد التوجيه، وكانت هذه القواعد سببًا في اختلافهم، وذلك بسبب تنوع طرائقهم في التعامل مع تلك القواعد، واختلافهم في اختيار القاعدة المناسبة لمنهجهم في التوجيه، وذلك يظهر جليًّا في آراء النحاة في الموازنة بين الأصلي والزائد في المحذوف من الكلمة.

٣-تبين من خلال البحث أن بعض قواعد التوجيه أكثرية، مما يفتح باب الاجتهاد أمام الباحث، بأن يناقشها، ولا يقف أمام المسألة أو القضية اللغوية على أنها من المسلمات، فقد يجد في الاستعمال العربي ما يدعو إلى إعادة النظر فيها، فيجتهد في العثور على القاعدة التي يطمئن إليها، وتنطبق على المسألة بما يوافق مذهبه. وهذا لا يعني أنه يجوز له مخالفة القاعدة بما يوافق هواه، بل لابد أن يوافق رأيه قاعدة أخرى، أو يوافق استعمالًا فصيحًا نُقل عن العرب، أو أسلوبًا من أساليب العربية المتفق على صحته.

٥-أن قواعد التوجيه- وإن وجد منها مالا يصدق دلالته على جميع الأساليب والتراكيب العربية، ولا تطرد اطرادًا مطلقًا- فهذا لا يمنع أنها يُقضى بها

على جزئيات كثيرة في أبواب مختلفة، وتمثل مرجعًا مشتركًا لكثير من الظواهر.

٦-أن قواعد التوجيه ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالعلة فهي وضعت لتفسير الظواهر اللغوية، والتعليل لها.

٧-قواعد التوجيه مصدرها استعمال العرب، والواقع اللغوي، ولا يجوز نقدها أو الوقوف إزاءها بالمعارضة إلا بالاعتماد على استعمال لغوي آخر منقول عن العرب الفصحاء.

٨-لم يقتصر وجود قواعد التوجيه على كتب الخلاف النحوي، فلم يكد يخلو كتاب من كتب النحو من هذه القواعد بداية من الكتاب لسيبويه، وكتب السيرافي والفارسي وابن جني ثم تناقلها العلماء فيما بعد واعتمدوا عليها في توجيهاتهم النحوية.

٩-كثرت قواعد التوجيه التي تتعلق بالعامل النحوي؛ إذ أخذ العامل حيّزًا كبيرًا من اهتمام النحاة.

١٠- وضع قواعد اللغة لايمكن أن يكون معتمدًا على مراعاة المبنى دون المعنى، فاستقامة المعنى مقدم عن مراعاة اللفظ، وكثير من الأساليب العربية فيها خروج عن الترتيب والوضع المألوف للجملة وذلك لمراعاة معنى معين.

١١- أن الفرع قد يميز على الأصل لمعنى فيه لا يوجد في الأصل.

١٢- المعمول قد يقع في موقع لا يصلح وقوع العامل فيه خاصة إذا كان ظرفًا أوجارًّا ومجرورًا، والمعمول قد يُتسامح فيه مالا يُتسامح في العامل.

وختامًا، فالله أسأل أن يفتح لنا أبواب العلم، وينفعنا بما علمنا، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

ثبت المصادر والمراجع

الرسائل العلمية:

الدكتوراه:

*حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفيَّة ابن مالك، دراسةً وتحقيقًا، تحقيق: جابر بن عبد الله بن سريِّع السريِّع رسالة دكتوراه، قسم اللُّغويَّات – كليَّة اللُّغة العربيَّة – الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنوَّرة، إشراف: د إبراهيم بن صالح العوفي العام الجامعي: ١٤٣٩ – ١٤٤٠ هـ .

*شرح الكتاب لسيبويه لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني، أطروحة دكتوراه لـ: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، جامعة: الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض – المملكة العربية السعودية عام: ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م .

*اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الدمشقي، تحقيق: الشيخ أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق: محمد سعد رمضان (أطروحة دكتوراة من سورة مريم آية (٥٩)، إلى آخر سورة القصص)، محمد المتولي الدسوقي (أطروحة دكتوراة من سورة العنكبوت إلى آخر سورة القمر)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ –١٩٩٨ م.

المصادر والمراجع:

*أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م .

*الأصول دراسة إبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (النحو-فقه اللغة-البلاغة)، للدكتور: تمام حسان، عالم الكتب القاهرة ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

*الأصول في النحو لابن السراج، المحقق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت .

*أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، تأليف: د/محمد سالم صالح، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

*إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم للحسين بن أحمد بن خالويه، الناشر: مطبعة دار الكتب المصرية (١٣٦٠هـ -١٩٤١م) .

*إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه الهمذاني، حققه: د/ عبد الرحمن العثيمين، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

*الأمالي لابن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، الناشر: دار الجيل – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

*أمالي ابن الحاجب، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، الناشر: دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت، عام النشر: ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .

*أمالي ابن الشجري، المحقق: د/ محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م .

*الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد التميمي، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

*الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .
*أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، تحقيق: بركات يوسف هبود، راجعه: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت.
*إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر الأنباري، المحقق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، عام النشر: ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.
*البديع في علم العربية لابن الأثير، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ .
*التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي.
*التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العُكبَري، تحقيق ودراسة: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
*التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، المحقق: د. حسن هنداوي، الجزء الرابع، الناشر: دار القلم بدمشق.
-التصريح على التوضيح للشيخ خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م .
*التعريفات للشريف الجرجاني، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف دار الكتب العلمية بيروت -لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.
*التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسيّ ، المحقق: د. عوض بن حمد

القوزي، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .
*تفسير القرآن العظيم لعلم الدين السخاوي، تحقيق: د موسى علي موسى مسعود، د أشرف محمد بن عبد الله القصاص، الناشر: دار النشر للجامعات، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م.
*تقويم الفكر النحوي، تأليف: د/علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر– القاهرة، ٢٠٠٥م.
*تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظرالجيش، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ .
* توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي، الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.
*الجنى الداني في حروف المعاني، المؤلف: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي، المحقق: د فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢م.
*حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م.
*حجة القراءات لابن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، الناشر: دار الرسالة .
*الخصائص لابن جني، المحقق: محمد علي النجار، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.
*الخلاصة في النحو(ألفية ابن مالك)، المحقق: د عبد المحسن بن محمد القاسم، الطبعة: الرابعة، ١٤٤٢ هـ – ٢٠٢١ م .

*الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق.
*ديوان امرِئ القيس، تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .
*الروض الأنف في شرح السيرة النبوية للسهيلي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.
*السبعة في القراءات لأبي بكر بن مجاهد البغدادي، المحقق: شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف – مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ.
*شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر بن عمر البغدادي، المحقق: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف دقاق، الناشر: دار المأمون للتراث، بيروت الطبعة:الثانية.
*شرح الأشموني على ألفية ابن مالك لعلي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨مـ .
*شرح تسهيل الفوائد لابن مالك الطائي الجياني، المحقق: د. عبد الرحمن السيد – د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م).
*شرح التعريف بضروري التصريف لابن إيّاز، تحقيق: أ. د. هادي نهر – أ. د. هلال ناجي المحامي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
*شرح الجمل لابن عصفور، تحقيق: فواز الشعار، إشراف: د/إميل بديع يعقوب، منشورات: محمد على بيضون، دار الكتب العلمية–بيروت.
*شرح شافية ابن الحاجب للإمام الرضي، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي، تحقيق: محمد نور الحسن – محمد الزفزاف –محيى الدين عبد

الحميد – دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، عام النشر: ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م.

*شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لشمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري، المحقق: نواف بن جزاء الحارثي، أصل التحقيق: رسالة ماجستير للمحقق، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ/٢٠٠٤ م .

*شرح الكافية الشافية لابن مالك الطائي الجياني، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م.

*شرح الكافية للإمام الرضي، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس بنغازي، الطبعة الثانية ١٩٩٦م.

*شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي، المحقق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، الناشر: مكتبة وهبة – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.

*شرح الكتاب لسيبويه لأبي سعيد السيرافي، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.

*شرح مختصر الروضة لسليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري، المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.

*شرح المفصل لابن يعيش، تحقيق: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م .

*شرح المقدمة المحسبة لطاهر بن أحمد بن بابشاذ، المحقق: خالد عبد الكريم، الناشر: المطبعة العصرية – الكويت الطبعة: الأولى، ١٩٧٧ م .
*شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف لشمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة: الثالثة، ١٣٧٩ هـ – ١٩٥٩ م .
*الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك، المؤلف: إبراهيم بن صالح الحندود، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
*علل النحو لمحمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق، المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض / السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م .
*القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية، تأليف د/أحمد عبد العظيم عبد الغني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
*الكتاب لسيبويه، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
*الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتخب الهمذاني، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، الناشر: دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.
*الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري، ومعه الانتصاف ومشاهد الإنصاف لابن المنير السكندري، ضبطه: مصطفى حسين أحمد، الناشر: دار الريان للتراث بالقاهرة – دار الكتاب العربي ببيروت، الطبعة: الثالثة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.
*الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، المؤلف: أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي، المحقق: عدنان درويش –

محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.

*اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري البغدادي، المحقق: د. عبد الإله النبهان، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م .

*اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

*مجالس العلماء للزجاجي، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، دار الرفاعي بالرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م .

*المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م .

*مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، مكتبة المتنبي– القاهرة.

*المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة السابعة.

*مسائل خلافية في النحو لأبي البقاء العكبري البغدادي محب الدين، المحقق: محمد خير الحلواني، الناشر: دار الشرق العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.

*معاني القرآن وإعرابه لإبراهيم بن السري بن سهل، أبي إسحاق الزجاج، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

*مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد اللطيف

الخطيب، الطبعة الأولى–المجلس الوطني للثقافة والفنون–الكويت، ١٤٢٣هـ–٢٠٠٢م.

*مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) لفخر الدين الرازي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤٢٠ هـ.

*مفتاح العلوم للسكاكي الخوارزمي، ضبطه: نعيم زرزور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

*المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) للشاطبي الجزء الثاني، تحقيق:د/محمد إبراهيم البنا، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

*المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، تحقيق: أ. د/علي محمد فاخر، أ. د/ أحمد محمد توفيق السوداني، أ. د/عبد العزيز محمد فاخر، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – مصر الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠م .

*المقتضب للمبرد، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب. – بيروت.

*الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور، الناشر: مكتبة لبنان، الطبعة: الأولى ١٩٩٦.

*المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، الناشر: دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى، في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ – أغسطس سنة ١٩٥٤م.

*منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي للدكتور/ محمد كاظم البكاء، الناشر: دار الشئون الثقافية العامة– آفاق عربية، العراق– بغداد، الطبعة الأولى

١٩٨٩م.
*الموافقات لأبي إسحاق الشاطبي، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، تقديم: بكر بن عبد الله أبو زيد، الناشر: دار ابن عفان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .
*نتائج الفكر للسُّهَيلي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢ - ١٩٩٢ م.
*نظرية العامل في النحو العربي دراسة تأصيلية تركيبية، تأليف: د/مصطفى بن حمزة، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
* النكت والعيون لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي، المحقق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان.

الأبحاث العلمية:

*قواعد التوجيه عند الأصوليين من النحاة وأثرها في النحو العربي (ابن الحاجب أنموذجًا)، إعداد/د: عصام محمد ناصر، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية-بنين جرجا، العدد الخامس عشر، للعام ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.
*قواعد التوجيه في النحو العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري، إعداد: فارس علي مسلم السعود، العام الحجامي ٢٠٠٨/٢٠٠٩م، كلية الآداب والعلوم الإنسانية-قسم اللغة العربية وآدابها.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
١-المقدمة.	٢٨٩٧
٢-التمهيد:	٢٩٠١
-مفهوم قواعد التوجيه.	٢٩٠١
- سمات قواعد التوجيه، ودورها في ضبط عملية التقعيد	٢٩٠٢
٣-المبحث الأول: من قواعد التوجيه النحوية.	٢٩٠٧
أولًا: قواعد تتعلق بالعامل.	٢٩٠٧
ثانيًا: قواعد متفرقة.	٢٩٢٧
٤-المبحث الثاني: من قواعد التوجيه الصرفية.	٢٩٤٣
-قواعد تتعلق ببنية الكلمة.	٢٩٤٣
٥-الخاتمة.	٢٩٥١